2022

التقريـر السنـوي

for Community Development
QADER
مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية

جــدول المحتويــات

ملخـص تنفيـذي 2

السيـــاق العـــام 4

البيئة الداخلية خلال فترة التقرير 5

أداء و إنجـازات البرامـج 5

1.1. برنامج التمكين الاقتصـادي 5

1.2. برنامج الحماية والمناصـرة 9

1.3. برنامج المساءلـة والتفعيـل المجتمعي 13

1.4. برنامج تطويـر القـدرات والخدمـات 19

التشبيك والتنسيق 22

تطويـر القـدرات الداخلية 25

المشاركة في الوش والمؤتمرات 25

إصـدارت وبحـوث 26

إعـــلام 27

ملاحــق 30

ملخص تنفيذي

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية هي مؤسسة أهلية فلسطينية، غير هادفة للربح، تأسست في العام 2008، وتعمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين شمولهم في المجتمع في كافة المجالات. تركز المؤسسة في عملها على الأطفال والنساء والشباب ذوي الإعاقة، وتتبنى استراتيجيات تسعى من خلالها إلى تحقيق المواءمة في مجمل عناصر بيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل البيئات الفيزيائية، والسياساتية، والتشريعية، والتوجهاتية السلوكية والخدماتية والتوعوية، لضمان مساهمتها الفعالة، مع الشركاء وأصحاب المصلحة، في تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وتمكينهم، بما يتيح لهم إسماع أصواتهم.

ولتحقيق الشمولية في تدخلاتها، تحرص المؤسسة على استهداف كافة الأطراف ذات الصلة بموضوع الإعاقة، بما يشمل المؤسسات الأهلية والقاعدية، والإئتلافات والشبكات، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، ومقدمي الخدمات، والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

ومن خلال فريقها الذي يتمتع بالمهنية، والتفاني، ومراكمة الخبرات، تنفّذ المؤسسة تدخلاتها من خلال أربعة برامج رئيسية: التمكين الاقتصادي، والحماية والمناصرة، والمساءلة والتفعيل المجتمعي، وتطوير القدرات والخدمات.

وعلى الرغم من استمرار العمل ضمن سياق يفرض قدراً كبيراً من التحديات، إلّا أن المؤسسة تمكّنت، خلال فترة التقرير، من تحقيق قدرٍ مماثل من الإنجازات على كافة المستويات؛ فعلى المستوى البرامجي، عملت المؤسسة على تمكين 214 شخصاً من ذوي الإعاقة (95 ذكور، 119 إناث)، من محافظتي بيت لحم والخليل، اقتصادياً، من خلال إشراكهم في المسارات المختلفة للبرنامج، مما أتاح انخراطهم في أنشطة اقتصادية و/أو تحسين فرص توظيفهم، وتطوير مهاراتهم التقنية والوظيفية، وإتاحة الفرصة لعدد منهم لإطلاق مشاريع صغيرة. أما على مستوى الحماية والمناصرة، فقد عملت المؤسسة على ثلاث محاور؛ فعلى محور حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة، أطلقت المؤسسة خط المساعدة "**إرادة**" الذي تم من خلاله استقبال ومعالجة 211 مكالمة ورسالة واتس آب لحالات عنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، كما جرى تشكيل فريقان وطنيّان متخصصان ضمّا في عضويتهما ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الإعاقة ومختصين في مجالات مختلفة، حيث تمكّن الفريقان من تقديم خدمات الدعم والحماية لما مجموعه 22 امرأة وفتاة ذات إعاقة شملت المرافقة وتوفير ترجمة لغة الإشارة والتحويل.

وفيما يخص حماية الأطفال ذوي الإعاقة، فقد عملت المؤسسة على دعم فرق الحماية الأربعة التي عملت خلال فترة التقرير على رصد وتوثيق 53 حالة انتهاك و9 حالات عنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة. وانطلاقاً من كون فئة الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية هي من أكثر فئات الإعاقة تهميشاً وإقصاءً، فقد عملت المؤسسة، وبالشراكة مع أصحاب المصلحة الحكوميين والشركاء من المجتمع المدني، على تطوير معايير لتشخيص وتقييم الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية، حيث جرى خلال فترة التقرير استكمال المسودة الأولى من دليل التشخيص تمهيداً لاعتماده من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، على أن يتم خلال الفترة المقبلة تطوير دليل التقييم وتدريب كافة الطواقم التي تقدم تلك الخدمات لضمان الالتزام بمعايير الجودة في الخدمات المقدمة.

أما على مستوى المناصرة؛ عملت المؤسسة – دولياً – على تقديم تقريرا ظلّ منفصلين للجان الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية سيداو، حيث استعرضت تلك التقارير أبرز الإشكاليات التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة مع الآخرين في ظل استمرار نهج التمييز والإقصاء القائم في منظومة الحقوق، نتيجة غياب التصميم العام الشامل والترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية

الوصول وضعف منظومة الحماية. ولتعزيز حالة حقوق الإنسان، وإلى جانب تقديم تقارير الظل، عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على تطوير آلية تُعنى بمتابعة الملاحظات الختامية للّجان بغية رصد التقدم المحرز في معالجة تلك الملاحظات.

كما نفّذت المؤسسة – محلياً – حملتان على المستوى الوطني، تناولتا الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطبيق نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ جرى تنفيذ حملة توعوية واسعة، تم من خلالها توظيف مجموعة مختلفة من الأدوات، ومن بينها وسائل الإعلام، للتوعية بالحقوق الصحية وبنظام التأمين الصحي، ووصلت الحملة إلى ما مجموعة **43,445** شخصاً في الضفة وغزة، كما تم عقد مؤتمر وطني حول نفس الموضوع تمخّض عن إعداد موجز سياسات لتوثيق التوصيات الرئيسية للمؤتمر والتدخلات السياساتية التي يجب تنفيذها ومتابعتها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بتطبيق نظام التأمين الصحي وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات صحية شاملة.

أمّا على مستوى المساءلة والتفعيل المجتمعي، وانطلاقاً من أهمية الاستثمار بفئة الشباب لقيادة عمليات التغيير، فقد واصلت المؤسسة عملها مع **5** فرق مساءلة مجتمعية في محافظة الخليل، لتعزيز مشاركة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد أولويات التنمية المحلية مع السلطات والهيئات المحلية في مجتمعاتهم، وتنفيذ مبادرات مجتمعية وتوعوية لتعزيز تلك المشاركة، بالإضافة إلى المشاركة في تطوير **5** ملفات تعريفية تعكس واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المجتمعات للاستفادة منها كوثائق مرجعية في تحديد الأولويات الخدماتية من قبل المؤسسات ذات الصلة، والسياساتية والبرامجية، من قبل صناع القرار، لضمان كونها مستجيبة للاحتياجات الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وإلى جانب فرق المساءلة الشبابية، عملت المؤسسة على دعم الفرق الشبابية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبالغ عددها فريقان في محافظة بيت لحم، والتي عملت خلال فترة التقرير على تنفيذ مبادرتين توعويتين شملت جلسات توعوية وجداريات.

أيضاً، استثمرت المؤسسة بطلبة **3** جامعات محلية، حيث تم تشكيل **3** فرق شبابية من جامعات القدس المفتوحة، وفلسطين الأهلية وبيت لحم، وعملت تلك الفرق على تنفيذ **3** مبادرات توعوية تهدف لتعزيز عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأخيراً، وفي إطار تطوير القدرات والخدمات، واصلت مؤسسة قادر دعم التطبيق الواسع لمنهجية MOVE من خلال تقديم خدمات الإشراف، وبناء القدرات وتوفير الأدوات لما مجموعه **6** مراكز (**4** في الضفة الغربية و**1** في قطاع غزة) ممن يقدمون الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية المتوسطة والبسيطة. وقد بلغ عدد زيارات الإشراف **32** زيارة، كما تم استهداف **28** من المهنيين العاملين في تلك المراكز في جلسات بناء القدرات بالإضافة إلى تقديم أدوات بما قيمته 64,000 يورو.

وإلى جانب تلك المراكز، عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على تدريب **80** طالباً وطالبة من جامعتي بيت لحم والقدس المفتوحة على منهجية MOVE، وكان الطلاب المستهدفون من تخصصي العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي.

وبموازاة إنجازاتها البرامجية، واصلت المؤسسة تطوير قدرات طواقمها، حيث استفاد 13 موظفاً من طاقم المؤسسة من ما مجموعه **29** تدريباً من تدريبات بناء القدرات التي جرى تنفيذها خلال فترة التقرير في مجالات شملت موضوعات تقنية، وأخرى حقوقية وقانونية. أما على صعيد تعزيز صورة المؤسسة وعكس إنجازاتها، فقد عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على تحديث موقعها الإلكتروني وإعداد خطة استراتيجية مفصلة للعمل الإعلامي تغطي السنوات الثلاث القادمة، وتأسيس أرشيف مرئي لتوثيق أنشطة المؤسسة في صور.

ويورد التقرير في أجزائه اللاحقة تفصيلاً للإنجازات البرامجية بالإضافة إلى إنجازات أخرى على مستوى التشبيك والتنسيق والإعلام.

السيـــاق العـــام

استمر عنف الاحتلال اللّامتناهي في العام 2022 وكان الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ العام 2005، مع ارتفاعٍ مقلقٍ في أعداد الفلسطينيين الذين قُتلوا على أيدي قوات الاحتلال، متزامناً مع التصاعد الملحوظ لعنف المستوطنين تحت حماية تلك القوات؛ فقد بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية خلال العام 2022، 145 شهيداً، من بينهم 35 طفلاً و5 نساء، وبلغت عدد الإصابات الناجمة عن عنف الاحتلال 10,180 إصابة، منهم 1,012 طفلاً و160 امرأة. كما قامت سلطات الاحتلال خلال العام 2022، بهدم 954 منزلاً ومنشأةً مما تسبّب في تشريد 1,031 فلسطينياً، وتركزت عمليات الهدم في المناطق المصنفة (ج) بنسبة 82%، وتلتها القدس الشرقية بنسبة 15%.[1]

كما نتج عن الهشاشة الاقتصادية للحكومة الفلسطينية والتي تُعزى إحدى أسبابها في مواصلة حكومة الاحتلال قرصنة أموال المقاصّة الضريبية الفلسطينية، وفرض القيود على الحوالات المالية والأعمال المصرفية، الحدّ من قدرة أصحاب الواجب على الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً وتقديم الخدمات الأساسية لهم.

أما مسألة استمرار شلل المجلس التشريعي فقد حال دون سن قوانين جديدة وإخضاع الحكومة للمساءلة والرقابة، مما تسبب في إبطاء جهود الإصلاح والبناء المؤسسي والمشاركة السياسية لجميع الفئات ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتستمر مسألة تضييق مساحة العمل الأهلي، ولا سيما فيما يخص التمويل المشروط، في خلق شُحٍّ في الموارد التمويلية، بما يحدّ من قدرة مؤسسات العمل الأهلي على تنفيذ تدخلات تستهدف الفئات والمجتمعات المهمشة.

ومع ازدياد وتيرة العنف، تنامت مخاطر الحماية وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يكون أثرها أكثر سلبيةً على الفئات الاكثر تهميشاً وانكشافاً، كالأطفال، والنساء والشباب، ولا سيما ذوو الإعاقة منهم. ولذا، واصلت مؤسسة قادر تدخلاتها التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الخدمات، والدعم المجتمعي والمناصرة، لتمكينهم من الوصول إلى الفرص، والخدمات والحقوق، على أساس من المساواة، أسوةً بغيرهم من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. ومن الجدير بالذكر، أن اندلاع أعمال العنف، وما تلاها من إغلاقات عسكرية أو إضرابات، قد دفع المؤسسة إلى تغيير خطط عملها في بعض الأحيان، أو تغيير مكان انعقاد الأنشطة، إلا أنها تمكّنت من إنجاز كافة أنشطتها المخططة لتلك الفترة.

وأمام واقع كهذا، واصلت مؤسسة قادر عملها لضمان القدر المُمكن من الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات الأكثر تهميشاً، وعملت، من خلال برامجها المتنوعة، على تقديم الخدمات مباشرةً، كما استفادت من منصات المناصرة، المحلية والوطنية والدولية منها، لتسليط الضوء على الواقع الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة، للضغط على أصحاب الواجب للالتزام بمسؤولياتهم، أو للمطالبة بمحاسبة حكومة الاحتلال التي تتمادى في انتهاك الحقوق مع تمتُّعها بحماية دولية وإفلاتٍ من العقاب. كما استثمرت مؤسسة قادر في توسيع شبكة علاقاتها، سواء بالانضمام لعضوية شبكات جديدة، أو التنسيق مع أعضاء وشركاء حاليين لضمان تضافر الجهود، وسدّ الثغرات الخدماتية، وتحقيق التكاملية في التدخلات المنفّذة.

[1] [2] https://www.ochaopt.org/data

البيئة الداخلية خلال فترة التقرير

عززت مؤسسة قادر في العام 2022 من قدراتها التنظيمية، والتي تساهم في تحسين العمليات والإجراءات الداخلية انسجاما مع أفضل الممارسات، حيث تمت مراجعة وتطوير أدلة السياسات والإجراءات المالية والإدارية وإدارة الموارد البشرية والتوريدات، والتي صادق عليها مجلس الإدارة في العام 2022 كما تم تطوير سياسة خاصة بتضارب المصالح وخطة لإدارة الأمن والأمان خاصة بالمؤسسة تشمل بروتوكولات للحد من والتعامل مع الأشكال المختلفة من المخاطر. كما قامت المؤسسة بإطلاق عملية إعداد الخطة الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة والتي سيتم استكمالها بداية العام 2023.

وكما تحرص على التطوير المستمر لمواردها البشرية من خلال تدريبات بناء القدرات، وتعديل و/أو استحداث السياسات، فقد شرعت المؤسسة خلال فترة التقرير بتطوير نظام مؤتمت لتوثيق تدخلاتها، ليشكل قاعدة بيانات مرجعية تسهم في تسهيل عمليات إنتاج التقارير، ورصد ومراقبة الإنجازات مقابل مؤشرات القياس، وتحسين جودة الخدمات المقدّمة بالإضافة إلى الاسترشاد بالبيانات لرسم الخطط والتدخلات المستقبلية ومراكمة الدورس ومشاركة عملية التعلّم. ومن المتوقع أن يتم إطلاق النظام بصيغته التجريبية خلال النصف الأول من العام 2023، علماً أنه سيكون خاضعاً للتطوير المستمر استناداً لمتطلبات العمل. كما سيتم في مرحلة لاحقة الاستفادة من هذا النظام في تنفيذ خطة المتابعة والرصد والتقييم ليس على مستوى المشاريع فحسب، بل على مستوى مؤشرات الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

أداء و إنجـازات البرامـج

واصلت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير تنفيذ تدخلاتها التي تصُبّ في تحقيق أهداف البرامج الأربعة الرئيسية، الهادفة بمجملها إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز شمولهم، وتمتُّعهم بحقوقهم الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والسياسية. وقد تم ذلك من خلال مسارات متعددة شملت مسار الخدمات المباشرة، والذي ضمَّ تقديم خدمات التمكين الاقتصادي وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، ومسار المناصرة المحلية والدولية والذي يتبنى الأسلوب التشاركي في تنفيذ جهود مطلبية تضم مشاركة أصحاب الحق والشركاء، ومسار التفعيل المجتمعي الذي يتبني نهجاً قائماً على إحداث تغيير على مستوى التجمعات السكانية المستهدفة بما يعزز من تمكين وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وأخيراً مسار تطوير القدرات والخدمات والذي يدعم قدرات مقدمي الخدمات الاجتماعية والتأهيل والتعليم لتمكينهم من تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويستعرض الجزء التالي من التقرير الإنجازات على مستوى برامجي.

1. برنامج التمكين الاقتصادي

يستهدف البرنامج الأشخاص ذوي الإعاقة من كلا الجنسين ومختلف أنواع الإعاقات/الصعوبات، كما يؤثر بشكل غير مباشر على أسر المشاركين والمشاركات والدائرة المجتمعية المحيطة بهم، لخلق بيئة مشجِّعة لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، إضافةً لأثر البرنامج على المُشغِلين من القطاع العام والخاص والأهلي، لتحسين مواءمة بيئة العمل لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتعتمد المؤسسة نهجاً شمولياً متعدد المسارات يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الانخراط في سوق العمل، وتتمثل هذه المسارات في الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي، والتدريب المهني والتقني، والتشغيل الذاتي، والعمل الحر عبر الإنترنت، وتطوير المواهب. وفي سبيل تحقيق ذلك، تقدم المؤسسة تدريبات متخصصة لتطوير المهارات وخدمات تطوير الأعمال وتوفير وتسهيل الوصول إلى التمويل.

وتقوم المؤسسة بتنظيم كافة تدخلاتها وخدماتها في إطار برنامج التمكين الاقتصادي من خلال مركز الريادة وتطوير المهارات (Q-HUB)[2] الذي تم إنشاؤه عام 2021، وهو الأول من نوعه في فلسطين كونه مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة ويوفر كافة المواءمات والتدابير التيسيرية اللازمة لتمكينهم من المشاركة الفعّالة.

وخلال فترة التقرير، استفاد من المسارات المختلفة في البرنامج **214** شخصاً (**95** ذكور ، **119** إناث) من محافظتي الخليل وبيت لحم، حيث انخرط **158** شخصاً في مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي، و**23** شخصاً في مسار التدريب المهني والتقني، و**29** شخصاً في مسار ريادة الأعمال.

بالإضافة الي ذلك، ركّزت المؤسسة خلال العام 2022 على الإنتاج المعرفي حول واقع وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي تحول دون وصولهم ومشاركتهم في سوق العمل، لتوظيف ذلك الإنتاج المعرفي في جهود المناصرة والمساءلة المجتمعية، حيث تم إعداد دراستان متخصصتان حول واقع الاشخاص ذوي الاعاقة والصعوبات والتحديات التي تواجههم في المشاركة في سوق العمل في فلسطين، ولا سيما بالنسبة للرياديات من ذوات الإعاقة، وخريجي الجامعات من ذوي الإعاقة. وسيتم عرض تفاصيل الدراسات في قسم آخر من التقرير يتناول البحوث والإصدارات خلال هذه الفترة.

مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي

من إحدى تدريبات الاستعداد الوظيفي

شارك في مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي **158** شخصاً ذي إعاقة (**94** إناث و **64** ذكور)، حيث تلقوا تدريبات متخصصة لمدة 10 أيام في مهارات الحياة والاستعداد الوظيفي، شملت موضوعات كالاتصال والتواصل، والقيادة، ومهارات البحث عن وظيفة، ومهارات كتابة السيرة الذاتية، والمقابلات الوظيفية، وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في سوق العمل على نحو ما هو منصوص عليه في القوانين والتشريعات الدولية والوطنية. وساهمت التدريبات بشكل كبير في تعزيز المهارات الأساسية للمشاركين والمشاركات، كما عزّزت من ثقتهم بأنفسهم ونظرتهم لذاتهم كأشخاص منتجين قادرين على الانخراط في بيئة العمل والتفاعل فيها.

بعد استكمالهم للبرنامج التدريبي، حصل **138** مشاركاً/مشاركة (**84** إناث و**54** ذكور) على فرصة تدريب عملي لمدة تراوحت بين شهرين الى ثلاثة أشهر لدى مشغلين في القطاع الخاص والأهلي والحكم المحلي، حيث تلقوا خلال هذه الفترة مبلغاً شهرياً بقيمة 360 دولاراً كمصروف جيب.

وقد تم اختيار المشغلين الذين استضافوا المشاركين والمشاركات للتدرب في بيئة العمل بناءً على لقاءات مع أكثر من **115** مشغلاً في محافظتي بيت لحم والخليل، بهدف التعريف بالبرنامج والخدمات التي يقدمها، ولفحص إمكانية شمول الأشخاص ذوي الاعاقة في فرص متاحة أو مستقبلية لدى هذه الشركات والمؤسسات. وتمكّنت المؤسسة من توقيع

[2] للتعرف على مركز الريادة وتطوير المهارات (Q-HUB) والخدمات والفرص التي يقدمها، يرجى الضغط على الرابط التالي: https://www.qader.org/ar/our-work/1837.html

اتفاقيات تفاهم مع 88 منهم لاستقبال متدربين/ات من ذوي الإعاقة، وقام 10 منهم بإجراء التدابير التيسيرية اللازمة ليصبحوا أكثر شمولا للأشخاص ذوي الاعاقة في بيئة العمل، حيث قام 39% منهم بإجراء تعديلات فيزيائية على مكان العمل، في حين عمل 45% منهم على إجراء تعديلات على السياسات والأنظمة الداخلية والإجراءات لتصبح أكثر شمولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

يقول أحد المشغلين الذي استضاف أكثر من متدرب/ة من برنامج التمكين: *"برنامج التمكين الاقتصادي في مؤسسة قادر يعطي الفرصة للمشغل أن يعيش تجربة حقيقية بالتعامل مع الأشخاص ذوي الاعاقة، وأنا الآن أصبحت أكثر يقيناً وإيماناً بقدراتهم وهم بلا شك قادرون على المنافسة على وظائف في سوق العمل الفلسطيني أسوةً بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة"*.

وقد أظهرت نتائج التقييم القبلي والبعدي للمشاركين من ذوي الإعاقة، بأن 83% منهم قد عبّروا عن زيادة ثقتهم بأنفسهم، واكتساب الخبرة العملية في بيئة العمل، وتحسين مهاراتهم الوظيفية بما يمكّنهم من المنافسة على فرص مستقبلية في سوق العمل الفلسطيني.

عامر طقاطقة، أحد المشاركين في البرنامج والذي حصل على وظيفة مدفوعة الأجر في بلدية بيت فجار

وفي أعقاب استكمالهم التدريب العملي ضمن مسار الاستعداد الوظيفي، حصل 14 مشاركاً/ة (7 ذكور و7 إناث) على وظائف دائمة لدى مشغّلين من القطاع الخاص (29%)، والقطاع العام (43%) ، ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة (14%) والمؤسسات شبه الحكومية (14%). يُذكر أن 6 من المستفيدين كانوا من ذوي الإعاقة البصرية و8 من ذوي الإعاقات الحركية.

يقول أحمد الشلالدة، البالغ من العمر 35 عاماً، ويعيش مع إعاقة حركية، وحاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، بعد مشاركته في البرنامج وحصوله على عمل دائم مدفوع الأجر في بلدية سعير، بوظيفة علاقات عامة: *"تغيرت حياتي بشكل كبير بعد ما شاركت في البرنامج وحصلت على وظيفة دائمة. زادت ثقتي بنفسي وصرت مستقل اقتصاديًا، وصرت قادر ألبي احتياجات عائلتي"*.

سجى نضال عبد المجيد طباخي، 23 سنة، من محافظة الخليل، تعيش مع إعاقة حركية في الذراعين والقدمين، وهي خريجة جامعة الخليل، بكالوريوس إدارة عامة، تقول: "بحثت عن فرصة للعمل حيث أن الجامعة ابلغتني أن مؤسسة قادر لديها مشروع تمكين اقتصادي لدمج الأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل، التحقت بالبرنامج وخلال فترة تدريبي في الاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة اكتسبت خبرات جديدة مثل استخدام برنامج المحاسبة، والارشيف الورقي والالكتروني، ومتابعة المراجعين وشؤون التأمين، وكتب التحويل للصحة، وذلك مكنني من الحصول على وظيفة دائمة في الاتحاد. أشعر بالسعادة والثقة والاستقلالية".

مسار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

شارك في مسار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة 29 شخصاً (15 إناث و14 ذكور) وتلقوا تدريبات مكثفة حول الرّيادة وتطوير خطط الأعمال. وقد تمكن المشاركون/ات في نهاية التدريب من تقديم وعرض خطط لمشاريعهم الخاصة، وتم اختيار 9 منها، حيث تم تقديم تمويل على شكل منحة بمبالغ تتراوح ما بين 2400 - 6000 دولار أمريكي لكل مشروع. وقد

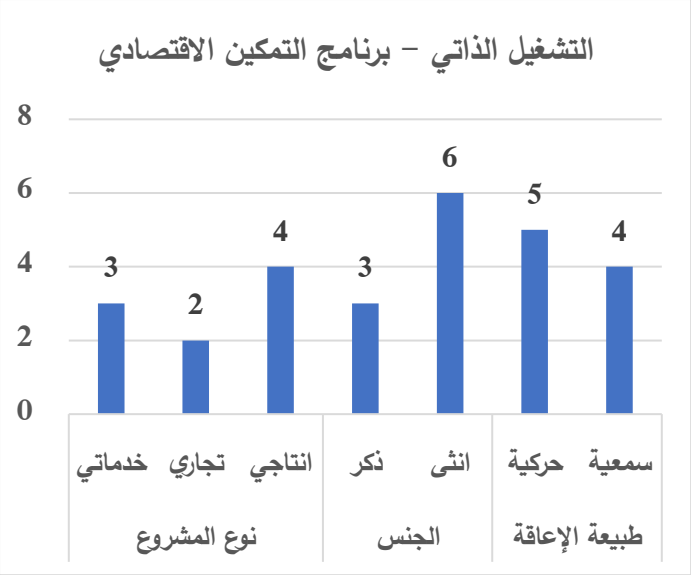

كان من بين المستفيدين من المشاريع 3 ذكور و5 إناث، من محافظتي الخليل وبيت لحم، حيث بلغت نسبة المستفيدين ممن يعيشون مع إعاقة حركية 56% مقابل 44% مع إعاقة سمعية. وقد تنوعت المشاريع بين محل حلويات، وصالون تجميل، ومحل ألبسة، وبيع خضار، وغيرها.

وفي إطار التمكين الاقتصادي، وبموازاة التمكين والتدريب وتوفير فرص العمل، تحرص المؤسسة على عدم إغفال المتابعة مع المشاركين السابقين ممن حصلوا على فرص المشاركة في أنشطة مدرّة للدخل، من حيث تسهيل وصولهم لفرص تسويق منتجاتهم. وفي هذا الصدد، عملت مؤسسة قادر على دعم 5 مشاركات ممن لديهن مشروعات قائمة لعرض وبيع منتجاتهن في سوق الميلاد، وهو حدث سنوي يتم تنظيمه في مدينة بيت لحم تزامناً مع الاحتفالات بأعياد الميلاد المجيدة، مما أتاح الفرصة لهن بالحصول على الدخل المتأتّي من بيع منتجاتهن في السوق.

مسار التدريب المهني والتقني

يستهدف هذا المسار الأشخاص ذوي الاعاقة ممن لا يمتلكون المؤهلات الأكاديمية، أو الخبرات العملية أو المهنية اللازمة لدخول سوق العمل، حيث يتم إشراكهم في تدريب مهني متخصص يعزّز من مهارتهم وفرصهم لدخول سوق العمل. وفي العام 2022 ومن خلال الدّعم المقدّم من المؤسسة، التحق 23 شخصاً (8 إناث و15 ذكور) في دورات وبرامج تتراوح مدّتها ما بين 3-6 شهور تقدّمها مراكز مهنية وتقنية في كل من محافظتي الخليل وبيت لحم، وحصلوا على شهادة مهنية مصدّقة في مجالات مختلفة، منها صيانة الأجهزة الخلوية، وفن الطهي، والكهرباء المنزلية، وكمبيوتر السيارات، وصيانة الحاسوب، وغيرها.

مشروع الريم الزراعي المجتمعي

أنشأت المؤسسة مشروع الريم الزراعي في مدينة أريحا عام 2021 وذلك بالشراكة مع مركز بلدية أريحا المجتمعي وبلدية أريحا، حيث يقدم المشروع نموذجاً متكاملاً لمنهجية العمل بالزراعة لتأهيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أهداف علاجية، تعليمية، اقتصادية واجتماعية تُتيح للمشاركين/ات الحصول على فرصة للتعلُّم والتأهيل والتفريغ وتطوير مهاراتهم على عدة مستويات. وتم تنفيذ المشروع على قطعة أرضٍ ملحقة بالمركز المجتمعي، مساحتها 4 دونمات، وتم بناء بيت بلاستيكي بمساحة 1000 متر مربع.

في العام 2022 تم توسيع مساحة البيت البلاستيكي بإضافة 1000 متر مربع أخرى لتصبح المساحة المغطاة الاجمالية 2000 متر مربع، وتم تقديم خدمات تدريبية لمجموعة من الأشخاص ذوي الاعاقة وعددهم

مشروع الريم الزراعي

9 مشاركين من المركز المجتمعي. كذلك تم العمل على الحصاد المائي كجزء من استدامة مشروع الريم الزراعي المجتمعي والذي تمثل في بناء خزان إسمنتي أرضي بسعة تخزينية مقدارها 60 متر مكعب.

2. برنامج الحماية والمناصرة

يهدف برنامج الحماية والمناصرة إلى التأثير على السياسات والتشريعات العامة ذات الصلة بحقوق وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً إلى المعايير والاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى دعم وتطوير خدمات الحماية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وذلك بالتركيز على ما يتواءم ويستجيب لاحتياجاتهن وخصوصيتهن أو حقوقهن في الحماية اتصالاً بالعنف المركب على أساس نوع الجنس والإعاقة. وارتباطاً بذلك، تسعى المؤسسة من خلال هذا البرنامج إلى تعزيز التزام المؤسسات الرسمية الفلسطينية تجاه حقوق وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والارتقاء بمستوى الممارسات المستندة إلى النهج القائم على الحقوق. وقد جاءت أبرز التدخلات والإنجازات ضمن برنامج الحماية والمناصرة خلال العام 2022، على النحو التالي:

1.2. تعزيز خدمات الحماية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة

مشاركة مؤسسة قادر في وقفة للمطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة

انطلاقا من أهمية شمول وتضمين حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في كافة الخدمات، وخاصةً خدمات الحماية من العنف، وحيث أن منظومة الحماية تعاني من العديد من الفجوات والثغرات التي تتجلى في استثناء وحرمان الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات، من خدمات الحماية، فإننا نعمل بشكل مستمر مع كافة الشركاء على معالجة الثغرات والصعوبات التي تُهمش وتُقصي النساء والفتيات ذوات الإعاقة من التمتع بحقهن في الحماية والأمان. وقد شملت إنجازاتنا في هذا الإطار ما يلي:

خط إرادة لمساعدة النساء ذوات الإعاقة: نظراً لمحدودية معالجة قضايا العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، عملت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير على إطلاق خط المساعدة المجاني "إرادة"، وهو خط هاتفي مجاني يستقبل شكاوى النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللاتي يتعرضن للعنف، بمختلف أشكاله، ويتم تقديم خدمات الدعم النفسي الفردي، والأسري، والإرشاد القانوني إليهن. ويقوم على تقديم الخدمات واستقبال الشكاوى طاقم متخصص تلقى التدريب اللازم في هذا المجال. ولضمان تسهيل الوصول، تم تخصيص خدمة الواتس آب للإبلاغ عن الشكاوى وذلك لتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والنطقية من الوصول إلى هذه الخدمة.

وخلال العام 2022، استقبلت المؤسسة 116 اتصالاً عبر الخط الهاتفي، بالإضافة إلى 95 اتصالاً/رسالة عبر تطبيق الواتس آب. وتم تقديم خدمة الإرشاد الفردي لـ 52 امراة وفتاة ذات إعاقة، كما استفاد من خدمات الدعم النفسي ما مجموعه 343 شخصاً بشكل مباشر وغير مباشر. أما من حيث طبيعة البلاغات الواردة، فقد كان 52% منها لحالات عنف نفسي، و23% لحالات عنف اقتصادي، و 2% لحالات عنف إلكتروني.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة، ومن خلال التعاون مع 10 مؤسسات قاعدية منها مراكز نسوية، ونوادٍ شبابية، ومجالس قروية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق وسط وجنوب الضفة الغربية، قد نفذت حملة توعوية واسعة

للتعريف بالخط والخدمات التي يقدمها، والتوعية بضرورة حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف، وتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف لتعزيز الحماية والوصول للخدمات.

تشكيل فريق وطني متعدد التخصصات: في إطار تعزيز خدمات الحماية ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها، ولا سيما النساء والفتيات منهم، قامت المؤسسة بتشكيل فرق مناطقية متعددة التخصصات، تضم أشخاصاً من ذوي الخبرة في قطاع الإعاقة، وممن يمتلكون المعلومات والمعارف اللازمة ذات الصلة بفلسفة وقيم وخدمات الحماية من العنف، بغية توظيف المعارف والمهارات التي لديهم لتيسير وصول الأشخاص ذوي الاعاقة لهذه الخدمات بعدالة وكرامة.

تدريب الفريق الوطني متعدد التخصصات

وقد تم تشكيل فريقين إثنين في منطقتي جنوب ووسط الضفة الغربية، يضمان 22 عضواً/ة من 14 مؤسسة مجتمع مدني، ومنظمات أشخاص ذوي إعاقة، ومختصين/ات في مجال الدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي، والتربية الخاصة، والعلاج الوظيفي، ولغة الإشارة. وتم دعم أعضاء الفريقين بتدريبات متخصصة ساهمت في تعزيز المعارف والمهارات اللازمة لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الحماية.

وخلال العام 2022، تمكن الفريقان فمن التدخل وتقديم الدعم والخدمات اللازمة ل 22 امرأة وفتاة ذات إعاقة، لتسهيل وصولهن لخدمات الحماية، وتمثل ذلك في مرافقتهن، وتوفير ترجمة لغة الإشارة للوصول إلى وحدة حماية الأسرة في قسم الشرطة، وحضور جلسات المحكمة، وخدمات المساعدة القانونية. كما شارك أعضاء الفريقين في مؤتمرات إدارة الحالة بالإضافة إلى تقديم المشورة والتسهيلات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لخطط التدخل.

فرق الحماية: بدأت المؤسسة العمل في نموذج فرق الحماية منذ العام 2018، والذي يتمثل في إنشاء ودعم فرق مجتمعية تعمل على حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف والإساءة والانتهاكات، من خلال التوعوية المجتمعية، والرصد والتوثيق، والاستجابة، والتحويل. ويتشكل كل فريق من نحو 10 أشخاص من المهنيين والنشطاء المجتمعيين والحقوقيين، بمن فيهم أهالي الأطفال ذوي الإعاقة، حيث تم تشكيل الفرق بالشراكة مع المؤسسات المحلية والرسمية.

واستمرت المؤسسة في دعم ومتابعة الفرق الثلاثة التي تم تشكيلها في السنوات السابقة في مناطق أريحا، وإذنا، ويطا، في حين تم خلال فترة التقرير تشكيل فريق جديد في الظاهرية، وضم الفريق 13 عضواً/ة.

وخلال فترة التقرير، ومن خلال دعم ومتابعة مؤسسة قادر، نفّذت الفرق 4 مبادرات مجتمعية ركزت على رفع مستوى الوعي

من رحلة ترفيهية للأطفال مع وبدون إعاقة وأمهاتهم ضمن مبادرات فرق الحماية

حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإحداث تغيير على مستوى المفاهيم والأفكار والسلوكيات المجتمعية بشأن الحماية من العنف، وخاصة للأطفال ذوي الإعاقة، حيث استفادت 78 امرأة من أمهات الأطفال ذوي الإعاقة من جلسات الإرشاد النفسي الاجتماعي، كما تم رفع مستوى وعي 30 شاباً وشابة في مدينة الظاهرية في موضوعات حول العنف، والحقوق، والتنمر، ولا سيما في المدارس، وذلك من خلال 3 ورش توعوية. أما في مدينة إذنا، فقد تم رفع مستوى الوعي لدى 124 مشاركاً ومشاركة في موضوع العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، كما جرى تنفيذ مجموعة من الأنشطة الترفيهية في كافة المواقع المستهدفة، حيث شارك فيها 370 أم وطفل/ة من ذوي الإعاقة.

كما تمكنت الفرق خلال العام 2022 من رصد وتوثيق 53 حالة انتهاك ضد الأطفال ذوي الإعاقة (27 إناث و16 ذكور) وتمثلت الانتهاكات في الحرمان من الوصول لخدمات التأهيل، والصحة والتعليم. كما تم رصد وتوثيق 9 حالات عنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة، وتم تحويلها للجهات المعنية ومقدمي الخدمات.

2.2. المناصرة الدولية والمحلية

ضاعفت المؤسسة جهودها المبذولة في مراقبة مدى تنفيذ والتزام دولة فلسطين بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت لها دولة فلسطين لما له من أثر وأهمية على واقع حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى المنظومة الحقوقية بالشكل العام، وأهمها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع ل التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وتقوم مؤسسة قادر بإعداد تقارير الظل والعمل على الاستفادة من الآليات التعاقدية كأداة للمناصرة والضغط والتأثير على المستوى الدولي في مساءلة الحكومة الفلسطينية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قدمت المؤسسة خلال العام 2022 تقريرين منفصلين للجان الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية سيداو. تستعرض هذه التقارير أبرز الإشكاليات التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة مع الآخرين في ظل استمرار نهج التمييز والإقصاء القائم في

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)

إعداد تقرير ظل منفصل حول الأهلية القانونية والوصول للعدالة والأمن الشخصي والحماية من التعذيب وسوء المعاملة والاستغلال والعنف، وركز التقرير على المساواة وعدم التمييز، وحالات الخطر والطوارئ الإنسانية، والاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والحرية والأمن الشخصي، وعدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، وعدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء، والحق في التعليم الجامع، والحق في الصحة ونظام التأمين الصحي، والحق في العمل والحماية الاجتماعية، ومدى التقدم الذي أحرزته دولة فلسطين بشأنها منذ الانضمام للاتفاقية

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

تم إعداد وتقديم تقرير ظل منفصل حول الحق في العمل والصحة والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال عضوية مؤسسة قادر في منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى) والائتلاف المدني لاتفاقية سيداو، أعدت مؤسسة قادر الأجزاء المتعلقة بالفتيات والنساء ذوات الإعاقة في التقارير الخاصة بهم.

منظومة الحقوق، نتيجة غياب التصميم العام الشامل والترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول وضعف منظومة الحماية.

واستمرت المؤسسة في دورها ومشاركتها الفعالة في الائتلافات والشبكات المختلفة ولاسيما الائتلاف الأهلي النسوي (سيداو) في ومنتدى المؤسسات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة وساهمت في إبراز واقع حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في التقرير المقدم من ائتلاف سيداو.

كما شاركت مؤسسة قادر خلال شهر نوفمبر 2022 في الدورة الخامسة والثمانين للجنة اتفاقية سيداو في مقر الأمم المتحدة في جنيف – سويسرا، وقدمت المديرة العامة للمؤسسة الإحاطة الشفوية حول التقرير المقدم من المؤسسة للجنة، والتي ركزت فيها على أهم القضايا التي يجب أن تأخذها اللجنة بعين الاعتبار في صياغة قائمة المسائل الخاصة بدولة فلسطين.

من جانب آخر، قامت المؤسسة في العام 2022 بتطوير آلية لمتابعة الملاحظات الختامية للّجان المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان، حيث تطمح المؤسسة أن تُشكل هذه الآلية مِظلة وطنية لرصد "التقدم المُحرَز والإخفاقات وسُبل التعامل معها" بهدف توحيد الجهود في مسار تنفيذ الملاحظات الختامية وذلك منذ إرسالها من قِبل اللجان حتى موعد مناقشة التقرير القادم بما يُعزز حالة حقوق الإنسان، وذلك انطلاقا من الدور المحوري للمجتمع المدني في مراقبة مدى إنفاذ الدولة الطرف (دولة فلسطين) للملاحظات الختامية للجان المعنية بحقوق الإنسان على الاتفاقيات الأساسية التي انضمت إليها، بدون تحفظات، والمشاركة الفعّالة في عملية الإنفاذ بهدف تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين.

وبموازاة تنفيذ تدخلات المناصرة على المستوى الدولي، تعمل مؤسسة قادر على تنفيذ حملات مناصرة محلية، والتي جاءت خلال فترة التقرير على النحو التالي:

بالشراكة مع الائتلاف الفلسطيني للإعاقة (PDC)، نظّمت مؤسسة قادر حملة مناصرة وطنية حول الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة تحت عنوان "صحتي حقي"، بهدف تعزيز وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الصحية، وخاصة نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021، والضغط على صناع القرار لوضع النظام المقرّ حيّز التطبيق.

وقد جرى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات في هذه الحملة، من ومضات إذاعية و Billboards، وفيديوهات، ولقاءات تلفزيونية توعوية، وحوارية، وجلسات استماع، شارك فيها ممثلون عن الوزارات المعنية، ولا سيما وزارة الصحة، وناشطون حقوقيون، بالإضافة إلى أصحاب الحق - الأشخاص ذوو الإعاقة - لمناقشة التحدّيات التي تواجه أصحاب الحق في الوصول إلى الحقوق الصحية، ومسؤولية وزارة الصحة في تطبيق أحكام نظام التأمين الصحي الحكومي، الذي أقرّته الحكومة مطلع العام 2021. يُذكر أن هذه الحملة، التي نفّذت على المستوى الوطني، تمكّنت من الوصول إلى نحو **43,445** شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما نظمت المؤسسة، بالشراكة مع الائتلاف الفلسطيني للإعاقة (PDC)، المؤتمر الوطني حول "الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة" في تموز (يوليو) 2022 في مدينة رام الله، بحضور حوالي **114** شخصًا ضمّوا ممثلين عن منظمات

المجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات الدولية والأممية، ووكالات التعاون الدولي، ووزارة التنمية الاجتماعية، ونشطاء وحقوقيين في قطاع الإعاقة.

وتناول المؤتمر ثلاث محاور رئيسية وهي: واقع تمتُّع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق الصحية ارتباطاً بالالتزامات المنصوص عليها في نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة، والسياسات والتدابير والإجراءات الكفيلة بحماية وتعزيز الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، والحوكمة والمأسسة كما ورد في نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تطبيقه.

وبناءً على المؤتمر، تم إعداد موجز سياساتي لتوثيق التوصيات الرئيسية للمؤتمر، والتدخلات السياساتية التي يجب تنفيذها ومتابعتها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بتطبيق نظام التأمين الصحي وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات صحية شاملة، وستواصل المؤسسة خلال الفترة المقبلة متابعة عملية تطبيق توصيات المؤتمر بما يشمل رصد التقدم المحرز في تنفيذ التدخلات السياساتية من قبل وزارة الصحة.

3. برنامج المساءلة والتفعيل المجتمعي

يسعى برنامج المساءلة والتفعيل المجتمعي إلى خلق تغيير إيجابي داعم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدءً من المستوى القاعدي لإحداث التغيير المرجو على المستوى الوطني. ولهذا، يركز هذا البرنامج على الاستثمار بفئة الشباب ليعملوا بمثابة المحرك الأساسي في التغيير المجتمعي الهادف إلى تعزيز السلوك والممارسات المجتمعية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دور ومسؤولية المؤسسات والجهات ذات العلاقة تجاه حقوق واحتياجات الاشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تفعيل دور الشباب والمؤسسات والأطر المجتمعية والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم للمطالبة بحقوقهم، ومساءلة الجهات المعنية في إطار التزاماتهم تجاه حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الشباب محرك أساسي في التغيير المجتمعي

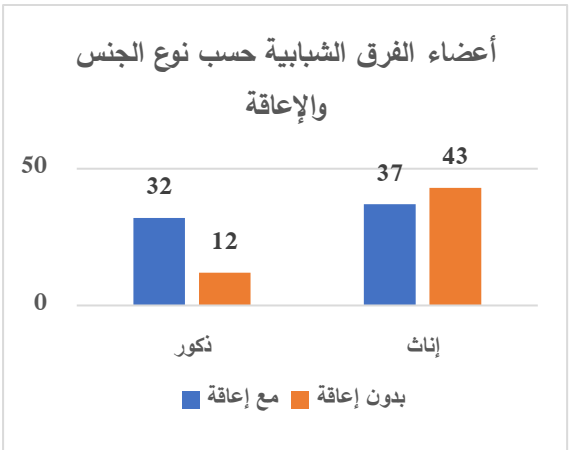

وسَّعت المؤسسة في العام 2022 من نطاق عملها مع فئة الشباب وقامت بتشكيل وتدريب ودعم 15 فريق شبابي في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، حيث ضمت تلك الفرق في عضويتها ف 124 شاباً وشابة، منهم 69 من ذوي الإعاقة.

وتنوّعت الفرق الشبابية بين فرق مساءلة، وفرق شبابية داعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى فرق شبابية تضم طلاب الجامعات.

وقد قامت المؤسسة بتشكيل هذه الفرق من خلال التعاون الوثيق مع جهات عديدة منها الجامعات الفلسطينية، والهيئات المحلية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات

القاعدية والنشطاء المجتمعيون. وقد تم إشراك هذه الفرق في برامج تدريبية مكثفة شملت مواضع عدة منها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية من العنف، والبحث التشاركي وجمع البيانات، والمناصرة، والتفعيل المجتمعي، والمساءلة المجتمعية، والتسويق الرقمي. وبلغت عدد الايام التدريبية لجميع الفرق 50 يوماً تدريبياً.

فرق المساءلة الشبابية

وخلال فترة التقرير، عملت فرق المساءلة الشبابية، البالغ عددها 5 فرق توزّعت في 5 تجمعات في محافظة الخليل، على تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في عمليات التخطيط التنموي المحلي بهدف ضمان استجابتها لأولوياتهم واحتياجاتهم، وذلك من خلال تنفيذ 5 حملات توعوية مجتمعية في التجمعات المستهدفة، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرة مجتمعية واحدة، من أصل خمسة مخططة، هدفت إلى تعديل السلوك المجتمعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد شارك في تلك المبادرة "ماراثون معاً قادرون" 150 شخصاً منهم حوالي 70 من ذوي الإعاقة و 30 شخصاً من أفراد أسرهم. وإلى جانب الحملات التوعوية والمبادرات المجتمعية، فقد انخرطت فرق المساءلة الشبابية في كافة مراحل التخطيط التنموي في محافظة الخليل، وإعداد الملفات التعريفية لكل تجمع من التجمعات المستهدفة، حيث سيرد تفصيل تلك الإنجازات في الجزء اللاحق من التقرير.

ماراثون "معاً قادرون" إحدى مبادرات الفرق الشبابية والتي هدفت إلى التأثير على توجهات وسلوك افرد المجتمع في بيت اولا شمال محافظة الخليل، ولا سيما طلاب المدارس تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى أهمية مواءمة الشوارع والأماكن العامة لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، والتغلب على الحواجز المادية والاجتماعية في المجتمع. شارك في الماراثون 150 شخص بين أطفال وبالغين مع وبدون إعاقة، حيث شكل فرصة حقيقية لتعرف المشاركين من غير ذوي الإعاقة على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في حياتهم اليومية من خلال التفاعل في خوض هذه التجربة.

لا شكّ أن لمس الأثر الإيجابي من خلال قصص النجاح واقتباسات المشاركين هو أكثر السّبل تعبيراً عن مدى التغيير الذي أحدثته تدخّلات المؤسسة في حياة الفئات المستهدفة. وهنا، نورد اقتباس من مشاركة في إحدى مبادرات فرق المساءلة الشبابية في الخليل، وتحديداً في بلدة بيت أولا، حيث عمل الفريق – في إطار سعيه لرفع مستوى الوعي بشأن المعيقات

التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة – على تنظيم ماراثون تم فيه جعل المشاركين من غير ذوي الإعاقات المشاركة إما معصوبي الأعين (لاختبار ما يمر به الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية) أو على كرسي متحرك (لاختبار ما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة الحركية).

أسيل، فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً وهي إحدى المشاركات من غير ذوي الإعاقة التي شاركت في الماراثون وهي معصوبة العينين. تقول أسيل عن تجربتها: "*لقد كان من الصعب عليّ العثور على طريقي وعيناي معصوبتان دون مساعدة زميلتي، وظننت أنه من المستحيل الوصول إلى خط النهاية؛ فالمضمار لم يتضمن إشارات إرشادية مُوائِمة تمكّنني من الاهتداء للمسار. في الحقيقة، شعرت حينها بما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية عند السير في الطريق لوحدهم. ومع أنه لم يسبق لي التفكير في هذه المسألة، إلا أن تجربتي هذه جعلتني أغير طريقة تفكيري بعد أن اختبرت الصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في أداء مهام تعتبر بسيطة بالنسبة لمن هم من غير ذوي الإعاقة في ظل غياب البيئات المواِئمة.*"

فرق شبابية داعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

عملت الفرق الشبابية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي بلغ عددها فريقين، إحداهما في مخيمي عزة وعايدة، والآخر في مخيم الدهيشة، في محافظة بيت لحم، على تنفيذ مبادرتين شملت جلسات توعوية وجداريات.

واصلت المؤسسة دعم وتطوير الفرق الشبابية، وجاء ذلك استكمالاً لعملية بناء القدرات التي جرى استكمالها في العام السابق والتي تكللت في تنفيذ مبادرتين مجتمعيتين والتي تضمنت: مخيم العزة وعايدة كموقع واحد، ومخيم الدهيشة كموقع ثانٍ، وعقدت اجتماعات مع ممثلي المجتمع في المواقع المستهدفة لتشجيع الشباب/ات من خلال عمليات التنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات القاعدية في المخيمات.

تم تصميم المبادرات وتخطيطها بناءً على مسح شمل 122 من الأشخاص ذوي الإعاقة في المواقع الثلاثة. هدف المسح إلى فهم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات، وتصورات وانتشار العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضايا المتعلقة بالتأمين الصحي من حيث وصولهم، والعقبات والتحديات.

وتخللت المبادرات مجموعة من الأنشطة شملت جلسات توعية حول الإعاقة هدفت الجلسات إلى زيادة وعي المجتمع باحتياجات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دورهم كأنشطة مجتمعية لتعزيز الوعي بالإعاقة، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيم بالإضافة إلى توزيع مواد إعلامية عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الترفيهية الهادفة للأطفال والأطفال ذوي الإعاقة تمحورت حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأطفال منهم.

كما عمل الشباب /ات على رسم جدارية بمساعدة الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في المخيمين، وهدفت الجداريات إلى ايصال رسالة مهمة وهي أهمية دور وحضور الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، ومشاركتهم في مجتمعاتهم تحت عنوان (لا شيء عنا بدوننا)، حيث بلغ إجمالي الوصول من هذه الأنشطة 234 (126 أنثى، 66 ذكرًا)، بالإضافة إلى 57 طفلاً من ذوي الإعاقة بهدف دمج الأطفال ذوي الإعاقة مع أقرانهم من الأطفال بدون إعاقة.

فرق طلبة الجامعات

ضمن شراكة مؤسسة قادر مع الجامعات الفلسطينية لاستقبال وتدريب طلاب/ات الجامعات بهدف تعزيز خدمات الدعم والإحالة ونظم الإبلاغ للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الناجيات من العنف القائم على أساس الجنس والإعاقة، إضافة إلى

العمل على تغيير المفاهيم والأفكار السائدة التي تعزز العنف القائم على أساس الجنس والإعاقة في المجتمع، فقد تم خلال فترة التقرير إنجاز ما يلي:

مبادرة طلبة جامعة القدس المفتوحة: "*معاً نستطيع*"

حيث هدفت المبادرة إلى رفع الوعي بأشكال العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة، إضافة إلى تغيير المفاهيم والأفكار السائدة التي تعزز العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بحيث بدأت المبادرة في جامعة القدس المفتوحة بعقد لقاء توعوي يستهدف طالبات وطلاب الجامعة من أجل تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعة. ومن ضمن أنشطة المبادرة، قام الطلاب برسم موقف سيارات للأشخاص ذوي الاعاقة داخل الحرم الجامعي، بالإضافة إلى رسم جدارية تحت عنوان "معاً نستطيع" للتأكيد على أنه رغم كل التحديات والصعوبات التي يواجها الاشخاص ذوي الاعاقة وبالتحديد النساء والفتيات ذوات الإعاقة نستطيع أن نتحدى كل الصعوبات والتحديات.

مبادرة طلبة جامعة فلسطين الأهلية "*معاً وسوياً نرتقي*"

هدفت المبادرة إلى رفع الوعي بأشكال العنف التي تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة، إضافة إلى تغيير المفاهيم والأفكار السائدة التي تعزز العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بحيث بدأت المبادرة في جامعة فلسطين الأهلية بعقد لقاء توعوي يستهدف طالبات وطلاب الجامعة من أجل تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعة، ثم تم رسم جدارية في حرم الجامعة تحت عنوان "معا وسويا نرتقي" أيّ رغم كل التحديات والصعوبات التي يواجها الاشخاص ذوي الاعاقة وبالتحديد النساء والفتيات ذوات الإعاقة نستطيع ان نرتقي ونتعلم ونتخطى كل الصعوبات والظروف. كما تم تنفيذ نشاط توعوي ترفيهي هدف إلى تغيير المفاهيم والافكار السائدة التي تعزز العنف القائم على أساس نوع الجنس والاعاقة في المجتمع مع التركيز بشكل خاص على مشاركة الشابات والشباب من طلبة الجامعة في النشاط التفاعلي.

مبادرة طلبة جامعة بيت لحم بعنوان "*حمايتك حقك*"

هدفت المبادرة إلى رفع الوعي بأشكال العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والتعريف بآليات حمايتهن بما يتضمن خط المساعدة "إرادة" الذي تم استحداثه، إضافة إلى تغيير المفاهيم

والأفكار السائدة التي تعزز العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بحيث بدأت المبادرة في جامعة بيت لحم بعقد لقاء توعوي يستهدف طالبات وطلاب دائرة العلوم الاجتماعية من أجل تسليط الضوء على نظام التحويل الوطني للنساء المُعَنَّفات ونظام مراكز الحماية، خاصة المادة (29)، وقمن بزيادة وعي الطلبة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة والتعريف بخط المساعدة. استكملت المجموعة تنفيذ المبادرات بتنفيذ ورشات توعية في مؤسسات داخل محافظة بيت لحم، فضلا عن ذلك قامت الطالبات بتنفيذ لقاء توعوي استهدف طالبات وطلاب جامعة القدس المفتوحة حول نظام التحويل الوطني، وقاموا برسم جدارية في منطقة درا صلاح تعبر عن النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يتعرضن للعنف وعن امتناع مراكز الحماية من استقبالهن وذلك بتسليط الضوء على نظام مراكز الحماية رقم 9 للعام 2011 والذي يستثني في المادة 29 الفقرة 2 النساء والفتيات ذوات الإعاقة من تلقي الخدمات من مراكز الحماية في حال تعرضهن للعنف وحاجتهن للحماية.

التنمية المجتمعية القائمة على الشمول

بدأت المؤسسة في تنفيذ هذا النموذج منذ العام 2021 في خمس تجمعات سكانية في محافظة الخليل، حيث يركز على تعزيز دور الشباب كمحرك للتغيير المجتمعي وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط التنموي المحلي وتطوير قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات القاعدية لتعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم. ولتحقيق التنمية المجتمعية الشمولية، عملت مؤسسة قادر، بمشاركة فرق المساءلة الشبابية، على إعداد ملفات تعريفية تعكس واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في التجمعات المستهدفة ليتم أخذ احتياجاتها في عمليات التخطيط التنموي المحلي، وكانت الإنجازات على النحو التالي:

إعداد خمس ملفات تعريفية حول و اقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة: شاركت فرق المساءلة الشبابية في الخليل مع فريق قادر في إعداد ملفات تعريفية حول واقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في 5 تجمعات سكانية، وتم تنظيم نقاشات ومجموعات بؤرية مع المؤسسات الناشطة في هذه المناطق ومع الهيئات المحلية، وتحليل المعلومات وعرض النتائج في لقاءات مجتمعية لتطوير وتأكيد المخرجات والتوصيات في القطاعات المختلفة.

كما وقامت مؤسسة قادر بتنظيم ورشة عمل لإطلاق الملفات التعريفية، بالتعاون مع محافظة الخليل، حيث حضر الورشة 72 شخصاً من ضمنهم ممثلون عن 17 من أصحاب الواجب من مديريات التنمية الاجتماعية، والعمل، والصحة في شمال وجنوب محافظة الخليل، بالإضافة الى مديرية الحكم المحلي، ومحافظة الخليل، والاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات المحلية. حيث تم عرض مخرجات الملفات التعريفية ونقاشها بمشاركة الفرق الشبابية مع ممثلي القطاعات المختلفة.

يُذكر أن هذه الملفّات التعريفية - وفي ضوء شحّ البيانات والمسوحات المتخصصة على المستوى الوطني التي تتناول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة - ستخدم كوثائق مرجعية للأطراف العاملة في مجال الإعاقة للاستناد إليها في بناء تدخلاتها بناءً على الاحتياج الفعلي، كما تخدم أيضاً صناع القرار ولا سيما في موضوع رسم السياسات والأولويات التنموية المستجيبة لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في عملية التخطيط التنموي المحلي: ساهمت مؤسسة قادر من خلال تفعيل وتوجيه فرق المساءلة الشبابية لتنفيذ حملات توعوية لرفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع بشكل عام حول أهمية المشاركة في عملية التخطيط التنموي المحلي لضمان شمول خطط التنمية المحلية على أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استخدمت الفرق الشبابية أدوات متنوعة، كاللقاءات التوعوية، والبوسترات، والبروشورات، والفيديوهات

القصيرة التي تضمنت ترجمة بلغة الإشارة، ونُشرت على منصات مختلفة من بينها الصفحات الرسمية للهيئات المحلية المستهدفة.

أعداد المشاركين في اللقاء المجتمعي الأول لاطلاق عملية التخطيط التنموي المحلي

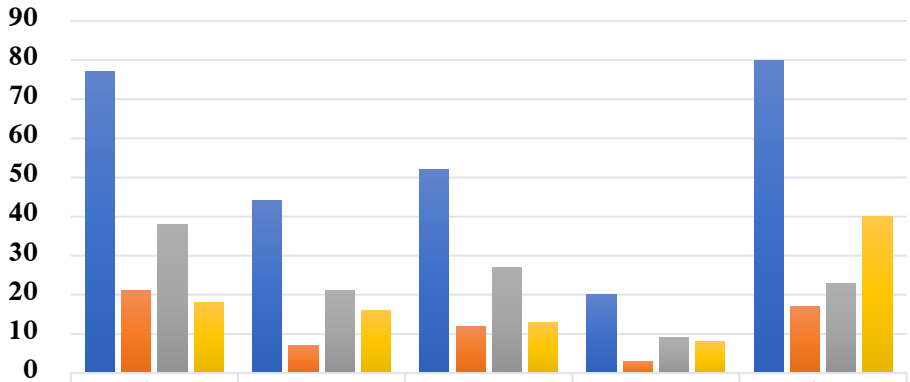

	بيت أمر	الظاهرية	السموع	الشيوخ	بيت أولا
عدد الحضور	77	44	52	20	80
شباب	21	7	12	3	17
اناث	38	21	27	9	23
أشخاص ذوي إعاقة وأسرهم	18	16	13	8	40

وخلال دورة التخطيط التنموي المحلي التي بدأت نهاية العام 2022، انعكست هذه الجهود على مشاركة واسعة من الفئات المختلفة في هذه اللقاءات، إذ شارك **421** شخصًا في لقاءات إطلاق عملية التخطيط في المواقع الخمسة المستهدفة، ووصلت نسبة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم الى **22%** في اللقاءات المجتمعية الأولى وإطلاق عملية التخطيط في كانون أول 2022، ويوضح المخطط المجاور أعداد الحضور في كل منطقة.

وبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين وأسرهم **95** شخص (48 شخص ذوي اعاقة و 47 من أسر الأشخاص ذوي الاعاقة)، مع العلم بأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في دورة التخطيط السابقة في سنة 2018 اقتصرت على **15** شخصاً فقط في التجمعات الخمسة، وهذا يبرز الدور الفعال لتدخل مؤسسة قادر من خلال الفرق الشبابية وحملات التوعية التي تم تنفيذها في المناطق المستهدفة. وإلى جانب تعزيز مشاركة أصحاب الحق في عمليات التخطيط التنموي المحلية، فقد ضمنت هذه المشاركة إعداد الخطط التنموية المحلية بما يعكس الأولويات التنموية المستجيبة والشاملة لاحتياجات وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تم تحديدها من خلال عملية التصويت.

4. برنامج تطوير القدرات والخدمات

1.4. تطوير جودة خدمات التشخيص والتقييم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية

استمرت مؤسسة قادر في العمل على تطوير جودة خدمات التشخيص للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية منذ العام 2021 وذلك بناء على نتائج وتوصيات الدراسة التي أعدّتها المؤسسة في العام 2019، بالشراكة مع الوزارات المعنية، حول واقع خدمات التشخيص والتقييم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية في الضفة الغربية.

وفي العام 2022، استكملت المؤسسة، وبالشراكة مع وزارة الصحة، المشاورات الوطنية لتطوير معايير جودة خدمات التشخيص من خلال فريق وطني فني ضم **11** من المهنيين والمختصين في مجال تشخيص الإعاقات الذهنية، وقد أفضت هذه المشاورات إلى تطوير دليل معايير الجودة لخدمات تشخيص الإعاقات الذهنية لدى الأطفال، حيث جاءت عملية تطوير الدليل في أعقاب **4** لقاءات للفريق الفني، إضافة إلى العديد من اللقاءات التشاورية الفردية مع أعضاء الفريق والمختصين في هذا المجال.

وعملت المؤسسة في العام 2022 بالشراكة مع وحدة الصحة النفسية في وزارة الصحة، مع الوحدات المعنية في الوزارة لتحديد الإجراءات اللازمة لاعتماد دليل معايير الجودة من قبل وزارة الصحة. كما بدأت المؤسسة ووزارة الصحة بالتحضير لبرنامج تدريب وإشراف فني للطواقم المهنية ذات الصلة في وزارة الصحة ولدى مقدمي خدمات التشخيص في القطاع غير الحكومي والذي سيتم البدء بتنفيذه في العام 2023.

واستكمالا للتعاون مع وزارة الصحة، وقّعت المؤسسة اتفاقية تعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، بهدف إعداد معايير جودة لخدمات التقييم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية، وبناء قدرات الدوائر المعنية في وزارة التنمية الاجتماعية لتمكينها من الرقابة على جودة خدمات التقييم المقدمة من المؤسسات والمراكز غير الحكومية، وتطوير قدرات الطواقم المهنية لدى مقدمي خدمات التقييم. حيث قامت المؤسسة ووزارة التنمية الاجتماعية في العام 2022 بالتحضير لإطلاق مشاورات وطنية لإعداد معايير الجودة بداية العام 2023 بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة من القطاع العام والأهلي والخاص.

2.4. تطوير جودة خدمات التشخيص والتقييم للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية

من طفلة ظنت أن إعاقتها ستبقيها حبيسة المنزل، إلى طفلة تحقق حلمها بارتياد المدرسة أسوةً بأقرانها – هذه قصة الطفلة جنى مع التأهيل باستخدام منهجية MOVE"

جنى طفلة تبلغ من العمر 10 أعوام، من سكان مدينة يطا في محافظة الخليل. ولدت جنى بإعاقة حركية ناتجة عن نقص الأكسجين، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على قدراتها الحركية؛ لم تكن جنى قادرة على أداء أبسط المهارات كالوقوف والمشي بشكل مستقل، وظلّت مسألة ارتياد المدرسة أسوةً بأقرانها حلماً بعيد المنال.

لكن حياة جنى تغيرت مع انضمامها، في العام 2013، لإحدى مراكز التأهيل المجتمعية التي تأسست بالشراكة مع مؤسسة قادر وتعمل على تطبيق منهجية MOVE. وتلقت جنى في المركز عدداً من الخدمات، كالعلاج الطبيعي وغيرها من الخدمات. إلا أن العام الفارق في حياة جنى كان العام 2015، حيث جرى دمجها في برنامج MOVE واستمر العمل معها مدة 4 سنوات لتؤتي تلك السنوات الأربع أكلها وتثمر بإنجازات ملموسة على مهارات الطفلة جنى، التي تحسنت مهاراتها الحركية، والحسية والذهنية، وتصبح الطفلة قادرة على تجسيد حلمها الذي تحول إلى حقيقة، حيث تم إدماج جنى في مدرسة حكومية على مقربة من بيتها، لتخط أولى سطور مسيرتها التعليمية ولا سيما مع القدر الكبير من الدعم والحب المقدم من أسرتها.

تقوم المؤسسة بتدريب المراكز والمؤسسات ذات العلاقة على منهجية MOVE والإشراف عليها منذ العام 2010. وقد واصلت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير البناء على إنجازاتها في هذا المجال، باستخدام منهجية MOVE، من خلال استهداف مقدمي الرعاية لهؤلاء الأطفال، بما يشمل الأهالي والمهنيين في المراكز المختصة. وقد شمل الدعم المقدم من قبل مؤسسة قادر الإشراف، وتوفير الأدوات، وبناء القدرات، والتشبيك لتعميم تطبيق المنهجية على المستويين الوطني والدولي. كما تم إشراك عدد من الأهالي وإدماجهم في التدخلات الفردية، لتعزيز دورهم من خلال تعليمهم بعض المهارات الحركية، وإدماجهم في أنشطة ترفيهية اجتماعية. وفيما يلي إنجازات قادر في هذا المجال خلال فترة التقرير، نستعرضها حسب نوع التدخل:

تدريب الطواقم المهنية في المراكز: قامت المؤسسة بتدريب **28** من المهنيين العاملين في المراكز المجتمعية في الضفة الغربية حول منهجية MOVE لمدة ثلاثة أيام، وتدريب حول مقدمة في التكامل الحسّي (Sensory Integration) لمدة يومين.

الإشراف الفني: تم تنفيذ ما مجموعه **32** زيارة إشراف ومتابعة فنية شملت المراكز المجتمعية في كل من إذنا، والسموع، وأريحا، ويطا، والطفل يسوع، في محافظات الضفة الغربية، بالإضافة إلى دار المحبة والسلام في قطاع غزة. وإلى جانب الإشراف والمتابعة الفنية لهذه المراكز، فقد شملت الزيارات كذلك بناء قدرات الكوادر المهنية التأهيلية حول كيفية تطبيق المنهجية ضمن المعايير والأسس المعتمدة، بما يشمل استخدام أدوات التقييم، ودليل المنهجية، ووضع الخطط التعليمة للأطفال لضمان الفعالية في الأداء وفي عملية الوصول للأهداف العلاجية والتي تمكن الأطفال ذوي الإعاقة من اكتساب المهارات الأساسية للجلوس والوقوف والمشي من أجل الوصول الى أقصى درجات الاستقلالية في المهارات الحياة اليومية.

وقد استفاد من تلك الزيارات والتدريبات ما مجموعه 38 مهنياً من العاملين في تلك المراكز بما يشمل أخصائيون اجتماعيون، وأخصائيو نطق ولغة، وعلاج وظيفي، وتربية خاصة وعلاج طبيعي. وتقدم هذه المراكز خدماتها لما مجموعه 183 طفلاً وطفلة، يعيشون مع إعاقات حركية شديدة يصاحبها إعاقات ذهنية تتراوح ما بين متوسطة وبسيطة، حيث تشكل نسبة الإناث منهم 47% مقابل 53% من الذكور.

دعم المراكز بالأجهزة والأدوات اللازمة: دعمت المؤسسة مراكز MOVE بالأجهزة والأدوات خلال العام 2022 بما مجموعه 68,000 دولار.

تعزيز الشراكات لتعميم استخدام منهجيةMOVE في المؤسسات التعليمية: استمرت المؤسسة خلال فترة التقرير التعاون مع جامعة القدس أبو ديس وجامعة بيت لحم من خلال إدماج منهجية MOVE ضمن المنهاج التدريسي في كلتا الجامعتين لطلبة العلاج الطبيعي والوظيفي، بما يشمل الإطارين النظري والعملي للمنهجية. حيث شارك 35 من طلبة السنة الثالثة في تخصص العلاج الطبيعي بالإضافة إلى 40 آخرين في تخصص العلاج الوظيفي في جامعة بيت لحم، كما شارك 45 من طلبة السنة الرابعة في تخصص العلاج الطبيعي في جامعة القدس.

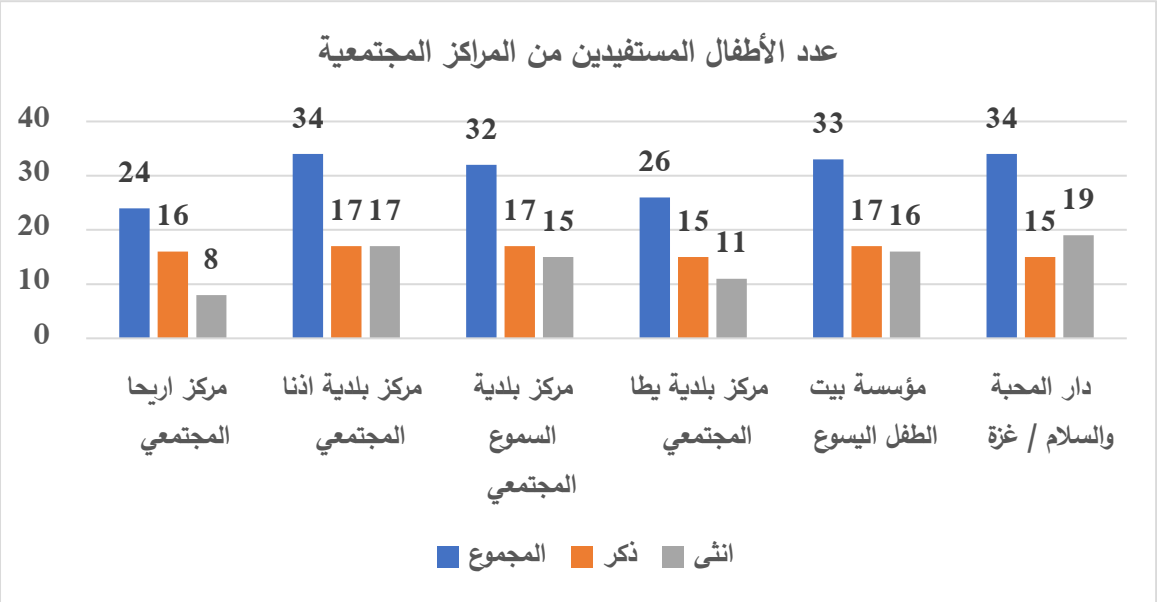

وتجدر الإشارة أنه، وفي إطار شراكة مؤسسة قادر مع الجامعات، فقد تم خلال فترة التقرير، إعداد دراسة بحثية حول منهجية MOVE، من قبل طالبة ماجستير في جامعة أبو ديس/ كلية الدراسات العليا- برنامج العلاج الطبيعي، حيث تمحورت الدراسة حول "فاعلية منهجية MOVE لإعادة التأهيل على مخرجات تأهيل المشاكل الحركية لدى الأطفال الفلسطينيين – دراسة تحليلية بأثر رجعي". وخَلُصت الدراسة إلى أهمية وفعالية منهجية MOVE موصيةً بتطبيقها في تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة الحركية الشديدة لما كان لها من نتائج أيجابية في تحقيق تحسن ملحوظ على المهارات الحركية للأطفال الذين جرى تأهيلهم بتطبيق هذه المنهجية. كما أوصت الدراسة بنشر النتائج على المستويين الوطني والدولي.

أمل البالغة من العمر ثماني سنوات هي طفلة من غزة تعيش مع شلل دماغي شديد جعل منها طيف إنسان يمضي جلّ وقته مستلقياً على السرير. ومما زاد الأمر سوءً عدم قدرة والدتها على الاعتناء بها مما اضطرها إلى أن توكل مهمة رعايتها لدار المحبة والسلام، وهي مركز إيواء للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية في غزة، على الرغم من ألم الفراق الذي كابدته الأم والطفلة؛ حيث قالت الأم:*"في كل مرة أنهت فيها أمل إجازتها معنا، كانت تبكي وهي تخبرني أنها تريد البقاء معنا. كنت أرغب في اصطحابها معي طوال الوقت، لكنني كنت خائفة لعدم قدرتي على الاعتناء بها"*.

وعلى الرغم من سوداوية المشهد، إلا أن فسحة أملٍ انبثقت للطفلة أمل وأسرتها؛ فبعد الدعم المقدم من مؤسسة قادر لدار المحبة والسلام في تطبيق منهجية MOVE، تم إلحاق أمل بالبرنامج، حيث تلقت جلسات العلاج والوظيفي، والطبيعي، والجلسات الفردية والجمعية لتحسين النطق والإدراك اللغوي. وعلى مدار ما يقرب من عامين من العمل الدؤوب والإصرار، تمكنت أمل من اكتساب عدد من المهارات الحركية التي ساعدتها على الجلوس في كرسي متحرك بدلاً من الاستلقاء على السرير، وأضحت قادرة على استخدام يديها لتحريك عجلات الكرسي والتنقل بمفردها. ومن بين أسر الأطفال الثلاثة والعشرون الذين يستهدفهم المركز، تلقت أسرة أمل عدداً من التدريبات والدعم لتعزيز قدرتها على التعامل مع أمل وتوفير العناية اللازمة. أما أمل، فقد ازدادت ثقتها بنفسها وأصبحت أكثر تصميماً على تحدي إعاقتها وتحقيق مستويات أكبر من التقدم.

التشبيك والتنسيق

انطلاقاً من تركيزها في تدخّلاتها الخدماتية، والسياساتية، والمطلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة، بكافة أشكال الإعاقات، ولا سيما النساء والأطفال والشباب، وسعياً منها لجعل مسألة الإعاقة قضية عابرة لكافة قطاعات العمل الأهلي والإنساني والحقوقي، تحرص مؤسسة قادر على لعب دور بارز في الجهود الجماعية الرامية لتحقيق المواطنة الكاملة والمشاركة الفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، من خلال انضمامها لكافة المنتديات والشبكات والائتلافات التي تتصّل تدخلاتها في معالجة قضايا وطنية بهدف تعزيز المواطنة والديمقراطية والحقوق في كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني.

وخلال فترة التقرير، شاركت مؤسسة قادر في عدد من الجهود التي نفّذتها تلك الائتلافات والشبكات، والتي كانت على النحو التالي:

من خلال عضوية مؤسسة قادر **في التحالف الوطني لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة** وخلال فترة التقرير، شاركت المؤسسة في توقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل، ومراجعة مسودة تقرير الإسكوا حول التشريعات والسياسات الوطنية الخاصة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني. وتجدر الإشارة أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني من خلال التمكين الاقتصادي هو أحد البرامج الرئيسية التي تنفّذها مؤسسة قادر منذ تأسيسها.

على صعيد آخر، وفي إطار عضويتها في **الائتلاف الفلسطيني للأشخاص للإعاقة**، فقد شاركت المؤسسة في أنشطة الائتلاف التي شملت تطوير دليل وأداة شمول الإعاقة في الهيئات المحلية، وتطوير عدد من المواد التوعوية والتثقيفية المصورة، وتحقيق صحفي حول المؤسسات الإيوائية. كما شارك الائتلاف في اللجنة المصغرة، بدعوة من وزارة شؤون المرأة، لمتابعة ملاحظات التعديل على نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، بالإضافة إلى عقد عددٍ من الاجتماعات مع المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية لأغراض تتعلق بمهام عمل الائتلاف في مجال مناصرة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. كما عملت مؤسسة قادر مع الائتلاف على إطلاق حملة "صحتي حقي"، والتي تم على ضوئها عقد اجتماعات متابعة مع وزارة الصحة حول تطبيق نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي

الإعاقة، بالإضافة إلى البيانات الصحفية وأوراق الموقف لدعم تطبيق النظام. كما تم العمل بصورة مشتركة على تطوير تقرير الظل الخاص بالاتفاقية الدولية CRPD لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن خلال عضوية مؤسسة قادر في سكرتاريا **الائتلاف الفلسطيني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - عدالـــة**، تشارك منذ انضمامها في مجمل تدخلات الائتلاف، من حملات ضغط ومناصرة، وبيانات وأوراق موقف، واجتماعات، وجلسات تدريب ومشاورات، وغيرها.

حيث وخلال فترة التقرير، قام الائتلاف بتنفيذ عدد من الأنشطة شملت حملة الضغط ضد مشروع قرار بقانون القيمة المضافة والبند رقم (2)، والتي أسفرت عن تعديل البند المذكور من قبل وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية؛ وحملة تدعو لسحب النظام الصادر عن سلطة النقد، والذي بموجبه يتم منح الصلاحيات الواسعة بالتّدخُّل بعمل مؤسسات العمل الأهلي والتحكم فيها بذريعة "منع الإرهاب وغسيل الأموال". وقد نجحت الحملة في تلقي وعدٍ من قبل رئيس الوزراء، اشتيّة، بسحب النظام. كما تم العمل على ورقة الموقف الصادرة عن الائتلاف والتي تطالب بإلغاء كافة التعديلات على قانون السلطة القضائية ومنظومة التشريعات القضائية التي تمت بموجب "قرارات بقوانين"، في مخالفة سافرة للقانون الأساسي (الدستور)، حيث جاء هذا الحراك مساندةً لنقابة المحامين بخصوص عدم شرعية القرارات بقوانين. كما قامت سكرتاريا الائتلاف بمتابعة قضية سوء إدارة ملفات "كورونا" من حيث التلاعب بأسعار الفحوصات البيتية، حيث تمخّض ذلك عن إعلان وزارة الصحة التزامها بمتابعة هذا الموضوع. ومن بين القضايا الأخرى التي تناولها أعضاء الائتلاف موضوع سياسات المالية وغلاء المعيشة وإدارة المال العام، وإصدار ورقة موقف حول توجّهات الإصلاح المالي، ومساندة نقابة الأطباء الفلسطينيين بخصوص قرار حلّ النقابة، وإعلان مواقف بشأن الحريّات العامة وتضييق الخناق على المجتمع المدني والسياسات الدولية.

أما بالنسبة للقضايا التي تناولها **الائتلاف الفلسطيني لصحة المراهقة**، ففي خلال فترة التقرير قام الائتلاف بتنفيذ الأنشطة التي ضمّت عقد مجموعة بؤرية حول الثغرات في تجسيد الحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، كما تم تدريب كافة أعضاء الائتلاف بهذا الموضوع. كما تم تنفيذ مجموعة بؤرية أخرى حول الصحة النفسية للمراهقين، تلته سلسلة من تدريبات التوعية وبناء القدرات حول الحدّ من الانتحار بين الأحداث والمراهقين في فلسطين، بالإضافة إلى إطلاق استراتيجية إطارية لوحدة صحة الأحداث والمراهقين.

وفي إطار عضوية المؤسسة في **الائتلاف النسوي الأهلي لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (ائتلاف سيداو)**، فقد شاركت مؤسسة قادر في سلسلة من ورش العمل لإعداد تقرير الظل للاتفاقية، كما شاركت في جلسة إحاطة للمجتمع المدني حول التقارير الموزاية لمجموعة العمل التمهيدية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي شاركت بها المؤسسة مع وفد الائتلاف في تشرين ثاني 2022، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماع تشاوري مع الوزارات ذات الاختصاص والأحزاب السياسية لعرض تقرير الظل الذي تم عرضه في مقر الأمم المتحدة في جنيف أمام اللجنة المعنية.

ومنذ انضمامها **لمنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة** في العام تحرص مؤسسة قادر على الحفاظ على مشاركتها الفعّالة في أنشطة وتدخلات المنتدى، ولا سيما أنها تعمل بصورة مباشرة في تنفيذ تدخلات تسهم في الحدّ من العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتعزيز أنظمة حمايتهن، وتعميم النوع الاجتماعي والإعاقة كقضايا عبر-قطاعية.

وخلال فترة التقرير، شاركت مؤسسة قادر في أنشطة منتدى مناهضة العنف التي أفضت إلى وجود نظام تحويل وطني مُعدَّل ومُقَرّ من قبل مجلس الوزراء يأخذ بحقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة الى حد ما، وبناء أجسام مناصرة شبابية تسهم في الحدّ من العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما عمل المنتدى على توسيع نطاق تواجده في الائتلافات المحلية والإقليمية، ومنها الشبكات العربية. علاوة على ذلك، كانت مؤسسة قادر جزءً من أنشطة الضغط التي نفّذها الائتلاف خلال فترة التقرير، والتي شملت وقفات احتجاجية لمطالبة الحكومة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة المصغرة لنظام التحويل الوطني، الذي أقرّه مجلس الوزراء في نهاية العام 2022، حيث لعب الائتلاف دوراً محورياً في متابعة جودة خدمات الحماية المقدّمة للنساء ضحايا/الناجيات من العنف المبني على نوع الجنس والنوع الاجتماعي.

انضمت مؤسسة قادر إلى **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان** وشاركت مع الائتلاف خلال فترة التقرير في مؤتمر خاص حول إطلاق نتائج التقارير السنوية حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى المشاركة في جلسة لنقاش مسودة تحديث تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة 2030. وإلى جانب ذلك، شاركت قادر في حلقة نقاش حول أهمية الشفافية في عملية الإصلاح الوطني ومساهمات المؤسسات الرقابية الرسمية الأهلية ووسائل الإعلام المستقل في إنجاح عملية الإصلاح الوطنية، بالإضافة إلى مشاركة قادر في نقاش بؤري حول الشمول المالي ويوم عمل حول الأمن والنزاهة السياسية.

كما كانت مؤسسة قادر جزءً من عمل الائتلاف مع الفريق الأهلي، حيث تم خلال فترة التقرير إصدار ورقة موقف من الموازنة العامة للعام 2022، وإطلاق حملة للمطالبة بنشر الموازنة العامة، وعقد مؤتمر الموازنة العامة بعنوان (سياسة الإصلاح، المال، وإدارة المال العام)، ونشر مجموعة من التقارير حول إدارة المال العام وأخرى حول الحوكمة في القطاع الخاص وإسهامه في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى جلسات الاستماع والمساءلة، ولا سيما الجلسة المنعقدة لنقاش تقرير حول إصلاح التأمين الصحي، وغير ذلك من الحملات التوعوية والمطلبية.

تطوير القدرات الداخلية

استفاد 13 موظفاً من طاقم المؤسسة من ما مجموعه 29 تدريباً من تدريبات بناء القدرات التي جرى تنفيذها خلال فترة التقرير. وقد جرى تنظيم تلك الدورات من قبل مؤسسات شريكة محلية، كمؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، ومركز المرأة للإرشاد النفسي والاجتماعي، وغيرها، وأخرى نظّمتها مؤسسات شريكة دولية، كأوكسفام، وإنقاذ الطفل، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها. كما جرى تنفيذ عدد آخر من التدريبات من قبل الشبكات والائتلافات التي تنضوي مؤسسة قادر في عضويتها، كائتلاف أمان، والمنتدى، وعدالة، وغيرها.

أما بالنسبة للموضوعات التدريبية، فقد تنوعتت ما بين تدريبات تتناول موضوعات حقوقية/قانونية، كالتدريب حول قانون حماية الأسرة من العنف، والقيم والمبادئ الحقوقية في التعامل مع النساء المعنّفات، بالإضافة إلى تدريبات فنية، تناولت موضوعات من قبيل المتابعة والتقييم، وكتابة القصص، وتجنيد الدعم وتخصيص الموارد، وحملات المناصرة في قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والرصد والتوثيق، بالإضافة إلى تدريبات في مجال الإعالم والتصوير، وغيرها.

وتجدر الإشارة أن غالبية هذه التدريبات قد جرى عقدها محلياً (سواء وجاهياً أو افتراضياً)، باستثناء اثنين من التدريبات التي جرى عقدها في الأردن، إحداها بتنظيم من مؤسسة CBM، حول نهج التنمية الشاملة القائمة على المجتمع، حيث امتد التدريب على مدى خمسة أيام، والآخر نظّمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تناول مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وعُقِد على مدار ثلاثة أيام.

المشاركة في الوش والمؤتمرات

خلال فترة التقرير، شارك طاقم مؤسسة قادر في نحو 36 ورشة ومؤتمر، نظّمتها جهات محلية ودولية، من مؤسسات عمل أهلي، ومؤسسات حقوقية، ومؤسسات دراسات وبحوث، وائتلافات، وشبكات، وغيرها.

وقد تنوّعت طبيعة تلك الورش ما بين لقاءات مائدة مستديرة، ومجموعات بؤرية، ووقفات مطلبية، وورش عمل إقليمية، وأخرى تشاورية، وجلسات إحاطة، وجلسات تحضيرية، وعرض لدراسات وبحوث.

أما الموضوعات التي تناولتها تلك الورش والمؤتمرات، فشملت المناصرة والحراك المطلبي، كنقاش اللائحة التنفيذية لشأن تنظيم الخدمة المدنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورقابة المجتمع المدني على أداء الحكومة، وقانون حماية الأسرة من العنف، والحق في التنظيم النقابي، وغيرها. في حين تطرّقتت ورش أخرى إلى موضوعات العمل الإنساني والأهلي، كالبرامج الآمنة في الاستجابة الإنسانية، وأولويات العمل والتنسيق في مجابهة التحدّيات وتضييق المساحات على العمل الأهلي، وغيرها. كما شاركت مؤسسة قادر في عدد من الأعمال التحضيرية، كالتحضير لإعداد تقرير الظل الثاني للجنة "سيداو"، والتحضيرات الخاصة بالمنتدى الاجتماعي العالمي، وغيرها.

إصدارت وبحوث

نفّذت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير الدراسات التالية، التي تعكس قضايا مهمة في قطاع الإعاقة:

دراسة حول التحديات التي يواجهها خريجو/ات الجامعات ذوو الإعاقة في الانخراط في سوق العمل في الضفة الغربية: تم من خلال هذه الدراسة تقييم التحديات والعوامل المختلفة التي تؤثر على دمج ومشاركة خريجي الجامعات من ذوي الإعاقة في سوق العمل في الضفة الغربية، والنظر في الدوافع والعوامل التي تؤثر على اختيارهم لبرامج تخصص التعليم العالي ومواءمتها مع احتياجات السوق. والتحديات والعقبات التي واجهتهم أثناء دراستهم في الجامعات والعوامل التي تؤثر على اختياراتهم للتوظيف بما في ذلك تلك المتعلقة بجانب أصحاب العمل.

دراسة تقييمية للمعيقات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة في الريادة والتشغيل الذاتي في سوق العمل الفلسطيني: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على وتقييم مكونات النظام البيئي لقطاع الريادة، بالتركيز على أثر المعوقات والتحديات لريادة الأعمال والتشغيل الذاتي للنساء ذوات الإعاقة في فلسطين. و تأتي اهمية الدراسة من كونها الأولى التي تركز على البعد النسوي وريادة الأعمال والبيئة الحاضنة للنساء ذوات الإعاقة في فلسطين، وفي تركيزها على أبعاد النظام البيئي وعناصر ريادة الأعمال في فلسطين من خلال العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة (المؤسسات) المشاركة في توفير التمويل والتعليم والتشريعات والقوانين، ووسائط الاعلام، والقطاع الخاص والمؤسسات المانحة ومنظمات دعم تنظيم المشاريع، كما تأتي أهميتها من خلال تسليط الضوء على معيقات الريادة والتشغيل الذاتي التي تواجه النساء الرياديات من ذوات الإعاقة، كون الريادة ومباشرة العمل بالمشاريع هي إحدى العوامل الأساسية التي تساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتحسين سبل العيش للنساء ذوات الاعاقة، وفي تعزيز نيل النساء لحقوقهن الاقتصادية، كدليل عملي لدعم هذا الحق، ومن حيث استقلاليتها الاقتصادية. وسيتم من خلال الدراسة وضع التوصيات أمام أصحاب القرار لخلق بيئة حاضنة لريادة الأعمال والمساهمة في خلق فرص عمل للنساء ذوات الإعاقة، إضافة إلى الأهمية العلمية للدراسة كونها ستشكل مرجعاً هاماً لدارسي هذا الموضوع ومصدراً مهمّاً للمعلومات، وأهمية تطبيقية كأساس مرجعي لوضع تدابير وتوجيهات وبناء التدخلات لأصحاب القرار من الجهات المختصة في دعم وتفعيل حقوق النساء وبالأخص ذوات الإعاقة في سوق العمل.

تقرير حول و اقع شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع الفنون الأدائية؛ بهدف تشخيص وفحص مدى شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الفنون الأدائية، من خلال إجراء تحليل وتقييم حالة شمول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الفنون الأدائية؛ بهدف خلق وعي مختلف حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير عن قضاياهم ونقل رسالتهم للمجتمع، وتقديم توصيات واضحة ومحددة تساهم في تعزيز وحماية وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى السياسات والبرامج والأنشطة الفنية التي تقدمها هذه المؤسسات، وتقديم حلول وسيناريوهات ممكنة لمعالجة التحديات التي تعيق ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم في مجال الفنون الأدائية وعلى كافة المستويات.

تقرير حول الو اقع الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين؛ يتناول التقرير وصفاً لسياق الإعاقة في فلسطين، ويبحث في نماذج الإعاقة وعلاقتها بالحقوق، كما يتناول تصنيف الحقوق وظلم التشريعات، ويقدم صورة مفصلة عن واقع وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى قسم يتناول السياسات العامة والإعاقة، كما يدرج التوصيات الهادفة لتحسين الواقع الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

إعـــلام

حققت مؤسسة قادر خلال العام 2022، تقدماً نوعياً على صعيد العمل الإعلامي، من خلال تطوير واستحداث قنوات اتصال جديدة مع الجمهور، وتكثيف عمليه توثيق ونشر الفعاليات والتدريبات الخاصة بالمؤسسة، والذي رافقه أيضاً تطور نوعي في جودة ونوعية المواد المنشورة من صور وفيديوهات وتصاميم، وجرى كل ذلك بمتابعة وإشراف من مسؤول الإعلام والاتصال في مؤسسة قادر، حيث استحدث هذا المنصب نهاية الربع الأول من العام 2022، مما مكن المؤسسة من وضع خطط إعلامية أكثر نوعية وجدية، لوجود شخص مسؤول ومتابع لها بشكل مستمر.

ونستعرض فيما يلي نشاط مؤسسة قادر الإعلامي خلال فترة التقرير داخلياً، على مستوى تطوير الدائرة الإعلامية، وخارجياً، على مستوى الوصول:

على المستوى الخارجي:

كانت مؤسسة قادر حاضرة في التغطيات الإعلامية المرئية والمسموعة على القنوات المحلية والفضائية، سواء من خلال استضافة طاقم قادر في مقابلات إذاعية بهدف التعريف ببرامج المؤسسة، كبرنامج التمكين الاقتصادي، أو من خلال حلقات خاصة تتناول موضوعات توعوية تتصل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو العنف المبني على النوع الاجتماعي والإعاقة، أو من خلال تغطية إعلامية، لتغطية أحداث كالمؤتمرات، والمبادرات والحملات المطلبية. وقد بلغت عدد مشاركات مؤسسة قادر إعلامياً خلال فترة التقرير **16** مشاركة، تنوعت ما بين مقابلات، وحلقات خاصة وتغطية صحفية.

وإلى جانب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، استفادت مؤسسة قادر من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث عملت خلال فترة التقرير على نشر **202** منشوراً على منصة فيسبوك، و**95** أخرى على منصة إنستجرام، منها **30** مادة مرئية وأكثر من **50** تصميماً، بالإضافة إلى تصوير ونشر **251** "ستوري" على منصتي إنستجرام وفيسبوك.

وقد أدى هذا النشاط الإعلامي إلى زيادة عدد متابعي مؤسسة قادر على منصة إنستجرام ليصل إلى **1,050** متابعاً بالمقارنة مع **160** متابعاً خلال العام الماضي، كما وصل عدد متابعي مؤسسة قادر على منصة فيسبوك إلى **4,800** متابعاً مقابل **3,700** خلال العام الماضي.

أما بالنسبة للمطبوعات، فقد عملت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير على طباعة وتصميم حوالي **8** منشورات، منها كتيب نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، وبروشور تعريفي بعملية التخطيط التنموي المحلي، وغيرها من المطبوعات التي وزعت في كافة أنحاء الضفة الغربية خلال نشاطات المؤسسة وغيرها. في حين وصل إنتاج مؤسسة قادر من المواد المرئية حوالي **35** مادة مرئية، تنوعت ما بين قصص نجاح، ومقابلات مصورة (Reels).

على المستوى الداخلي:

عملت وحدة الإعلام على تغطية **7** فعاليات نفذّتها مؤسسة قادر خلال فترة التقرير، ولعل أبرزها المؤتمر الوطني للحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وماراثون "معاً قادرون". كما قدمت وحدة الإعلام تدريباً متخصصاً في وسائل التواصل الاجتماعي، شمل موضوعات من قبيل كيفية إدارة تلك المواقع، والأمن الإلكتروني، ومقدمة في التصوير الفوتوغرافي، ومونتاج الفيديو. وقد استهدفت تلك التدريبات فرق المساءلة الشبابية في الشيوخ، والظاهرية، والسموع، وبيت أمر، وبيت أولا، وتم عقدها على مدار يومين، وبواقع 12ساعة تدريبية.

أما بالنسبة لموقعها الإلكتروني، فقد تم خلال فترة التقرير تطوير الموقع بما يضمن عرض المعلومات بصورة جذابة، كما تم إصدار نشرة شهرية لأخبار المؤسسة عبر الموقع. وسيتواصل العمل على تحديث محتوى الموقع بما يتوافق مع التغييرات والتطورات على مستوى المؤسسة.

كما شمل تطوير الدائرة إعداد خطة استراتيجية مفصلة للعمل الإعلامي تغطي السنوات الثلاث القادمة، وتأسيس أرشيف مرئي لتوثيق أنشطة المؤسسة في صور.

التحديات

مما لا شكّ فيه أن العمل في سياق يشهد حالةً من العنف اللّامتناهي وما يرافقه من إجراءات التضيق والحدّ من حرية الحركة والتنقل، والإغلاقات، هو بحدّ ذاته من التحدّيات الجمّة التي لا تقتصر مواجهتها على طاقم مؤسسة قادر فحسب، بل تنسحب على كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، بكافة قطاعاته وشرائحه، في الضفة والقدس وغزة. إلا أن هذا التحدّي هو من التحدّيات المزمنة، التي تمكّنت المؤسسة - أسوةً بغيرها من مؤسسات العمل الأهلي - من تجاوزها؛ فعلى الرغم من أن التحدّيات المرتبطة بحالة الصراع قد تتسبّب في عرقلة تنفيذ خطط العمل على نحو ما هو مخطط، إلا أن المؤسسة تتمكن من معالجة هذا الوضع من خلال مراقبة التطورات عن كثب، وتعديل خطط العمل في وقت مبكّر، كلّما اقتضت الضرورة ذلك.

من ناحية أخرى، واجهت المؤسسة خلال فترة التقرير تحدّيات مرتبطة بأنشطة المناصرة والعمل المطلبي، ولا سيما أن جزءً من هذا الحراك يتطلب إشراك كافة أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات الحكومية، التي قد يكون من الصعب تنسيق التعاون مع البعض منها، الأمر الذي يفضي إلى تأخير في تنفيذ الأنشطة على نحو ما هو مخطط، وقد يتجاوز الأمر عرقلة تنفيذ نشاط بعينه في حالات يكون فيها استكمال النشاط شرطاً للشروع بتنفيذ أنشطة أخرى مرتبطة به.

وفي ذات السياق من الجدير التنويه إلى تأثيرات ونتائج ضعف الإرادة السياسية لدى صانعي القرار في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة في قطاع عمل المؤسسة والتي في كثير من الأحيان تقوض كثير من مساعي التطوير والمأسسة والتي هي من صلب عمل مؤسسة قادر والتي تشكل القاعدة الأساسية للعمل المطلبي والذي يطال أهم الحقوق والقضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتجدر الإشارة أن طبيعة الصعوبات التي واجهتها المؤسسة خلال فترة التقرير لا ترتقي إلى كونها صعوبات مقلِقة، إذ كانت المؤسسة قادرة على تجاوزها من جراء مراكمتها للخبرات السابقة ووعيها التّام بالسياق الفلسطيني وخصوصيته.

من أهم التحديات الجوهرية هي السعي لتحقيق العدالة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين فلسطينيين والإجحاف والإقصاء والتهميش الذي يتعرضون له عندما يتم إصدار أيٍ من السياسات والتشريعات والقرارات والإجراءات، فما يحصل هو عدم إعطاء أي أهمية للحوز على رضا المواطنين من الأشخاص ذوي الإعاقة في أفعالهم وأعمالهم وسلوكهم، فيما المشروعية التي تَعْني توافق وموائمة هذه القاعدة القانونية الأدنى مع القاعدة الأعلى لمنظومة حقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق التي إنضمت لها فلسطين، ووجوب كون الأعمال الصادرة عن المسؤولين مستندةً إلى القانون وغير مخالفة له.

إن عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة وموحدة، عبر قطاعية، ومبنية على الحقوق، لإنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين كقضية عبر قطاعية والفوضى في الاستراتيجيات القطاعية نتيجة القصور في فهم الإعاقة وغياب الإرادة السياسية لإنفاذ الحقوق، كما عدم"إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التمثيلية" على قاعدة الشراكة

الأصيلة في عملية صناعة السياسات بما يشمل التشريعات والتدابير وتنفيذها والرقابة على سلامة وفعالية التنفيذ في كل ما يخص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يشكل تحدي كبير قائم للمرحلة القادمة أيضاً.

وأخيراً ، يجب أن نعرج على أهم تحديات المرحلة الماضية والحاضرة فيما يتعلق بسياسات الدول المانحة في تقييد التمويل بشروط عملت على شرذمة المجتمع المدني ووضعه في تحديات جمة وقلصت مساحاته وعمله وأدخلته في دوامة بشعة من الاستدامة والاستمرار وعدم فقد البوصلة والهدف من عمل المجتمع الأهلي الذي كان وما زال عماد المجتمع الفلسطيني وآخر معاقله في وجه الاحتلال ومحاولة السيطرة على مكوناته ومصادره ونضاله ضد الكيان الصهيوني. إن مؤسسة قادر هي جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع المدني الصامدة أمام هجمات التمويل المشروط وتقييدات الدول المانحة وستقوم رغم كافة التحديات بالاستمرار في رسالتها وخدمة جمهور مستفيديها ايماناً بالقضية العادلة والاستمرار في المدافعة عن الحقوق وعمل كل ما يلزم ليعيش الأشخاص ذوي الاعاقة بكرامة في وطنهم.

ملاحـق

ملحق رقم (1): الشركاء والداعمين

Save the Children International

Caritas Germany

Oxfam Novib

Christian Blind Mission

DROSOS Foundation

Children's Relief Bethlehem

Global Affairs Canada

Movement for Learning & Life

Swedish International Development Cooperation Agency

Catholic Relief Services

Deutsche Zusammenarbeit

ملحق رقم (2): المشاريع المنفذة خلال عام 2022

اسم المشروع	فترة التنفيذ	الموازنة الكلية	الممول والشركاء	نبذة عن المشروع
تعزيز مشاركة المجتمع المدني في حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة /"*الحق في الحماية – R2P*	01/10/2018 – 28/02/2023	115,000يورو	مؤسسة كاريتاس ألمانيا	يهدف المشروع إلى تعزيز السياسات والآليات الوطنية لحماية وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
"إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل – قادرون / Differently Able	2020/01/01 – 2023/09/30	719,180 دولار	مؤسسة دروسوس	يهدف المشروع إلى تعزيز فرص دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. يقدم هذا المشروع نموذجا للتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين من خلال عدة مسارات.
"تعزيز جودة الخدمات وتدابير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين- WE CARE	01/01/2021 – 30/04/2023	350,000 يورو	بتمويل من الحكومة الألمانية من خلال مؤسسة كاريتاس ألمانيا	ويهدف إلى تحسين جودة خدمات التقييم والتشخيص للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية، وتطوير اجراءات الحماية والخدمات في المؤسسات التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة و يهدف أيضاً إلى تعزيز والمناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
تعزيز الحماية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف القائم على أساس الجنس والاعاقة - ERADA	01/03/2021 – 28/02/2023	148,940 يورو	بتمويل مشترك من مؤسسة أوكسفام والإتحاد الأوربي	يهدف المشروع إلى تقوية خدمات الدعم والإحالة وأنظمة الإبلاغ للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الناجيات من العنف، من خلال إنشاء خط مساعدة لتلقي الشكاوى، وإلى تحويل الأعراف الاجتماعية التي تكرس العنف.
دعم حقوق الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة	01/08/2021 – 31/07/2022	116,410 يورو	مؤسسة إنقاذ الطفل	يهدف إلى تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات المتعلقة بقوانين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم تزويد الأطفال

اسم المشروع	فترة التنفيذ	الموازنة الكلية	الممول والشركاء	نبذة عن المشروع
				ذوي الإعاقة بخدمات عالية الجودة يمكن الوصول إليها. وتعزيز دور فرق الحماية في رصد والتدخل في حالات انتهاك حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.
دعم الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة للمطالبة بحقوقهم	1/12/2021 – 30/04/2022	30,000 دولار	مؤسسة إنقاذ الطفل	يسعى المشروع إلى تعزيز الوعي والمعرفة بحقوق واستحقاقات الأشخاص ذوي الإعاقة
MOVE+	01/03/2021 – 28/02/2023	105,601 شيكل	مؤسسة كاريتاس ألمانيا من خلال خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	يهدف المشروع إلى تقديم الدعم لبيت السلام في غزة لتبني وتطبيق منهجية MOVE الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقات الشديدة والمركبة.
تعزيز القدرات المحلية في التنمية المجتمعية الشامل - CBID	01/09/2021 – 31/12/2023	604,506 يورو	CBM	يهدف المشروع إلى أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمعات المحلية بقدرة أفضل على تنظيم وقيادة الأعمال الجماعية نحو التنمية المجتمعية الشاملة.
الرخاء والنهوض بالمرأة والشباب الفلسطينيين - **SALALEM**	1115/ 2019 – 30/09/2023	1,351,124 شيكل	الحكومة الكندية من خلال خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	يهدف إلى تعزيز فرص التشغيل والتوظيف للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
Equality in Action	01/09/2022 – 31/03/2023	8,885 يورو	الحكومة الكندية من خلال مؤسسة أوكسفام	تعزيز الإنتاج المعرفة حول واقع النساء ذوات الإعاقة في الريادة والتشغيل الذاتي.

ملحق رقم (3): مشاركة المؤسسة في الورش والمؤتمرات

التاريخ	الورشة / المؤتمر	الجهة المنظمة
13/01/2022	ورشة حول رقابة المجتمع المدني على أداء الحكومة	مفتاح
17/03/2022	ورشة حول إجازة الأمومة والأبوة	اوراد
20/03/2022	لقاء الطاولة المستديرة بعنوان " اللائحة التنفيذية بشأن تنظيم الخدمة المدنية للأشخاص ذوي الإعاقة	جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة
23/03/2022	لقاء موسع حول المنتدى الاجتماعي العالمي والتحضيرات الخاصة في المنتدى الاجتماعي العالمي فلسطين حرة	المنتدى الاجتماعي الفلسطيني
31/03/2022	UNFPA 7th Country Programme Development (2023–2025) Stakeholders' Technical Consultation Workshop	UNFPA
04/04/2022	Focus Group Discussion on Programmatic Analytical and Advisory Services with World Bank's Social Sustainability and Inclusion team	NDC
17/05/2022	مجموعة بؤرية لبحث حول الوصمة الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة	جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة
07/06/2022	conversation about practice-based knowledge on prevention of violence against women and girls / Law and Policy Implementation in Prevention of VAW/G	UNTF
07/06/2022	ورشة عمل حول قانون حماية الأسرة من العنف	المنتدى
13/06/2022	وقفة مركزية لإقرار قانون حماية الاسرة	المنتدى
14+15/06/2022	ورشة عمل للتحضير لإعداد تقرير الظل الثاني	ائتلاف سيداو
15/06/2022	قانون حماية الأسرة، السياق التاريخي، التحديات وأين وصل هذا القانون والملاحظات حول القانون	المنتدى
15/06/2022	ورشة عمل لنقاش الحق في التنظيم النقابي	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
22/06/2022	الجلسة الافتتاحية لتدريب برنامج الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية	المعهد العربي لحقوق الإنسان والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
19/07/2022	ورشة عمل حول البرامج الأمنة في الاستجابات الإنسانية	مؤسسة اوكسفام
01-04/08/2022	ورش عمل إقليمي حول قضايا العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي في مناطق النزاعات – أربيل/العراق	مؤسسة اوكسفام

التاريخ	الورشة / المؤتمر	الجهة المنظمة
16/08/2022	ورشة تشاورية مع العاملين في مجال التعليم في فلسطين بخصوص استراتيجية التعليم الشامل 2022–2025	Humanity & Inclusion (HI)
16/08/2022	لقاء تشاوري حول إقرار نظام التحويل المعدل	مفتاح
24/08/2022	مؤتمر الموازنة العامة 2022	ائتلاف أمان
29/08/2022	جلسة الاحاطة لمؤسسات المجتمع المدني حول التقارير الموازية لمجموعة العمل التمهيدية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.	اتحاد المرأة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
08/09/2022	ورشة تشاورية حول استراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
14/09/2022	مؤتمر "أثر القيم الثقافية والبنيوية على العنف المبني على النوع الاجتماعي"	المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM
13/09/2022	ورشة عمل حول الصون Safeguarding	مؤسسة اوكسفام
19/09/2022	ورشة حول المشاريع مشاريع المبنية على الابتكار الاجتماعي والتكنولوجي	مؤسسة اوكسفام
20/09/2022	ورشة عمل حول البرامج الأمنة في الاستجابات الإنسانية	مؤسسة اوكسفام
26/09/2022	ورشة عمل حول الية التعامل مع الضغوطات النفسية في العمل مع الناجيات من العنف	شبكة حماية النساء – الخليل
10/11/2022	لقاء تشاوري: المجتمع المدني، أولويات العمل والتنسيق في مجابهة التحديات وتضييق المساحات.	ائتلاف عدالة
19/10/2022	Child Centered Social Accountability Session	
19/10/2022	لقاء حول عرض التجارب العربية حول قانون حماية الأسرة من العنف	المنتدى
31/10/2022	مؤتمر أمان السنوي	ائتلاف أمان
06/11/2022	ورشة عمل لمناقشة "مسودة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني لسنة 2022"	جمعية نجوم الأمل
08/12/2022	عرض فيلم بعنوان (لا بقدر)	مركز الواحة بالتعاون مع دائرة العلوم الاجتماعية ولجنة الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة بيت لحم
13/12/2022	ورشة مراجعة الخطة الاستراتيجية للتعليم الجامع	وزارة التربية والتعليم وانقاذ الطفل
13/12/2022	جلسة حوارية مع فريق البحث الخاص بالحقوق الاقتصادية	مؤسسة تنمية وإعلام المرأة – تام
19/12/2022	وقفة أمام مجلس الوزراء للمطالبة لحماية المدافعات وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف	المنتدى
19/12/2022	عرض مسودة دليل إجراءات مؤتمر الحالة للنساء المعنفات ليصبح مستجيب لقضايا الإعاقة	وزارة التنمية الاجتماعية

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، مبنى مكتبة بيت جالا العامة،
شارع حديقة السلام، بيت جالا، فلسطين
صندوق بريد246، تلفاكس: 2749767 (2) 970+
www.qader.org | info@qader.org